الجمهورية اليمنية
جامعة تعز
نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي

The Republic Of Yemen
Taiz University

مجلة بحوث جامعة تعز
سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتطبيقية مجلة دورية محكمة

مشكلات طلبة العلوم الإنسانية

"دراسة سوسيولوجية على عينة من طلبة كلية الآداب"

د. حمود محمد شرف الدين
أستاذ علم اجتماع التربية المساعد
قسم علم الاجتماع كلية الآداب
جامعة تعز

- مدخل عام:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلات الطلبة في الجامعة، وبخاصة طلبة العلوم الإنسانية والأدبية، وتقوم على فكرة الجمع بين معلومات تم جمعها من الطلبة عن طريق استمارة الاستبيان، وتحليل معلومات يصرح بها الطلبة بصفة دائمة حول الصعوبات والمشكلات التي تواجههم خلال دراستهم في الجامعة تم تجميعها خلال عدة سنوات من العمل في حقل التدريس بالجامعة.

وتجدر الإشارة – منذ البداية – الى أن الدراسات التي تناولت مشكلات الشباب عموما والشباب الجامعي على وجه الخصوص هي كثيرة. وقد اتخذت هذه الدراسات مناحي عديدة. أهمها على الإطلاق تلك الدراسات ذات المنحى التربوي الذي يركز على البعد النفسي، ويهتم بمدى تكيف الطالب في الوسط الجامعي الذي يختلف عن الوسط المدرسي الذي ألفه وتعود عليه خلال ماضيه الدراسي في مرحلة التعليم العام.

في مقابل ذلك لا نجد دراسات كثيرة تركز على دراسة مشكلات الطالب في الجامعة من وجهة نظر سوسيولوجية، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بمشكلات الطالب في المجتمع اليمني. وهذا ما سوف تركز عليه هذه المحاولة، التي نحاول من خلالها الوقوف على أهم مشكلات الطالب الجامعي، وبخاصة المشكلات ذات الأبعاد الاجتماعية التي يدخل في إطارها البعد الاقتصادي والثقافي – التعليمي والسياسي المتمثل في السياسة التعليمية المتوخاة في المجتمع وغير ذلك. ومدى تأثيرها على مواصلة الطالب للدراسة في الجامعة في ظروف مشجعة على المثابرة والاجتهاد والتحصيل. معتمدين في ذلك على مقاربة تعطي أهمية كبرى لتصورات الطالب نفسه عن هذه المشكلات في علاقتها بالواقع الاجتماعي. ولن نقف عند حد الوصف البسيط لهذه المشكلات، بل سنحاول تفسير وتحليل هذه المشكلات وربطها بالظروف الموضوعية المتعلقة بالوسط الاجتماعي للطالب، وكذا الظروف الأكاديمية المتمثلة في الماضي الدراسي للطالب، ووضعيته الحالية في الجامعة، وذلك قصد اكتشاف العلاقات المتشابكة التي تربطها بعدد من الظواهر أو المتغيرات الواقعية الأخرى.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لدراسة مشكلات الطالب الجامعي من الناحية السوسيولوجية، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو علمي. فعلى مستوى الدوافع الذاتية يمكن الإشارة الى معرفة الباحث ومعاناته مع الطلبة الذين يشكون سوء أحوالهم المعيشية والتعليمية أثناء التدريس وما يتبع ذلك في إطار وظائف الجامعة، وعدم جدية البعض منهم وتدني مستوياتهم التحصيلية، حيث يفسرون ذلك وبصفة دائمة بأن مشكلات عديدة تقف وراء تقصيرهم في الدراسة والبحث العلمي، ولا شك أن عضو هيئة التدريس قد يكون أكثر إدراكا وتفهما لمثل هذه المشكلات وأفضل من يقوم برصدها ومعرفة أسبابها ومدى تأثيرها على سير دراسة الطالب في الجامعة. فالجامعة بطبيعة عملها تعد المؤسسة الوحيدة التي تمتلك قدرات فكرية كما يقول الباحث بوبطانة تمكنها من القيام بمهمة دراسة مشكلات الطالب، ولا يقتصر هذا الدور على تحديد المشكلات الآنية فقط، بل يتعداها الى التنبؤ

بالمشكلات التي قد تحدث في المستقبل وإسداء النصح بخصوص كيفية تفادي هذه المشكلات. (بوبطانة، 1988، 391)

أما الدوافع العلمية، فيمكن تعداد الكثير منها. وتكفي الاشارة الى ما تطالعنا به الإحصائيات المختلفة ذات الصلة بشؤون الطلاب عن نسب التعثر الدراسي في مرحلة التعليم الجامعي، حيث تصنف مثل هذه الإحصائيات الطلبة في المستوى الدراسي الواحد إلى مستجدين وباقين وفرصة أخيرة. وفي إطار ذلك لا نجد سوى نسبة ضئيلة من الطلبة تنجح في كل المقررات الدراسية. أما البقية فقد يكون مستجدا في المستوى الدراسي، ولكنه تعثر في مقرر أو اثنين أو ثلاثة في المستوى الأدنى. فهو بالتالي من وجهة نظرنا قد تعرض للفشل أو الرسوب خلال مرحلة التعليم الجامعي. هذا الفشل نعتبره مؤشرا مهما لمشكلات تعرض لها الطالب وتسببت في رسوبه.

ومن دوافع اختيارنا لهذا البحث أيضا، ما يقدمه الطلبة أنفسهم من مبررات عن أسباب وعوامل هذه المشكلة. فارتفاع نسب تعثر بعض الطلاب في بعض المقررات الدراسية أو بقاء البعض منهم في نفس المستوى الدراسي خلال الدراسة في الجامعة لأكثر من عام جامعي، قد يكون نتيجة لمشكلات مختلفة تواجه الطالب في الجامعة. هذه المشكلات يرجعها مثل هؤلاء الطلبة بصفة دائمة ومستمرة الى الظروف الاجتماعية المختلفة التي يعيشونها سواء كانت اقتصادية أم ثقافية تعليمية، أم غير ذلك من الأسباب والعوامل المرتبطة بوسطهم الاجتماعي ممثلا في الوسط الأسري. فما يهمنا هنا هو أن هذه النسب المرتفعة للفشل أو التعثر الدراسي قد تكون مؤشرات هامة على أن هناك مشكلات تواجه بعض الطلاب خلال دراستهم في الجامعة.

الجدير بالذكر هنا أن مشكلات الطالب الجامعي تختلف من جامعة الى أخرى، وترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلات الجامعة كتنظيم اجتماعي رسمي له وظائف معينة. تحددها السياسة التعليمية المتوخاة في هذا المجتمع أو ذاك. فالجامعة – كما نعلم – مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر في الوقت ذاته بمحيطها الاجتماعي. فهي كما يقول أحد الباحثين من صنع المجتمع من ناحية، وهي أداته في تكوين قياداته الفنية والسياسية والفكرية والمهنية من ناحية أخرى. (العيسوي، 1984 ص11). وبالتالي فمشكلات الجامعة بدورها ترتبط بشكل عضوي بمشكلات محيطها الاجتماعي وقضاياه. فهي انعكاس للواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد الشاب أو الطالب بمختلف متغيراته وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضا السياسية.

وبناءً على ما سبق، يمكن أن ننطلق من افتراض عام مفاده أن نظام التعليم الجامعي في المجتمع اليمني، تعتريه مشكلات وصعوبات تحد من كفايته وفاعليته. فهو يتأثر بالأوضاع السكانية وخصائصها والعوامل الاجتماعية والسياسية والجغرافية والتكنولوجية. كما يتأثر بمختلف التغيرات والتحولات الاجتماعية التي تلقي بظلالها ومؤثراتها على التعليم الجامعي وتفاقم مشكلاته. فالمجتمع اليمني – كما هو معلوم – شهد في الآونة الأخيرة الكثير من الأحداث المتسارعة والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكبرى. من أهم هذه الأحداث، تحقيق الوحدة اليمنية في 22مايو1990. وتأثيرات أزمة الخليج الثانية وتداعياتها على المجتمع اليمني إضافة الى ذلك ما واجهته دولة الوحدة خلال عملية دمج نظامي الدولتين السابقتين للوحدة. اللذين كانا على طرفي نقيض على كل المستويات وخاصة الاقتصادية والسياسية. ودخول اليمن في حرب أهلية في صيف 1994 التي عرفت بحرب الانفصال.... كل هذه الأحداث قادت الى العديد من التحولات في حياة أفراد المجتمع اليمني. من هذه التحولات الانتقال من صيغة الحكم الشمولي وهيمنة الدولة إلى صيغة التعددية السياسية والحزبية، والأخذ بمبادئ احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية....وغيرها من التحولات التي أكسبت المجتمع اليمني وضعا اجتماعيا وسياسيا مهما في سبيل محاولة تحقيق نمط من التنمية الشاملة.

أما الإشكاليات التي رافقت هذه التحولات فنشير الى ضعف الأداء الاقتصادي للدولة والذي تمثل في عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، وضغوط تضخمية، وتدهور الاحتياطي العام من النقد الأجنبي. إضافة الى تدهور سعر العملة اليمنية، ومشكلات إدارية وتنظيمية متفاقمة، وغيرها من المشكلات التي أملت على السلطة ضرورة انتهاج إصلاحات هيكلية شاملة لكل تلك المجالات. لذا تم التوجه نحو التخلي التدريجي عن المركزية الى اللامركزية، والمشاركة الشعبية، وانتهاج ما يعرف حاليا بنظام الخصخصة والسوق في إطار سياسات للإصلاح الهيكلي الشامل للنظام الاقتصادي والمالي والإداري المدعوم من كل من البنك وصندوق النقد الدوليين وعدد من الجهات المانحة. هذه الإصلاحات التي تبنتها السلطة حققت نتائج ايجابية في البداية، إذ تم تخفيض العجز في الميزانية العامة، وتخفيض معدل التضخم، وحصل تحسن واضح في ميزان المدفوعات. ولكن رغم ذلك لم تتمكن هذه الإصلاحات من وقف التدهور المستمر في مؤشرات الفقر أو وقف اتساع نطاق الفقر والفقراء. (الشرجبي،2002، 1- 2)

وما يهمنا من كل ذلك هو الإشارة الى أنه قد رافق هذه الإصلاحات الهيكلية التي تم انتهاجها سواء في اليمن أوغيرها من مجتمعات ما كان يعرف بالعالم الثالث، الكثير من الظواهر والمشكلات الاجتماعية. إذ جرت سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية على النمط الرأسمالي الطليق الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية الى ويلات اجتماعية واقتصادية، يتمثل أهمها في تنامي عدد العاطلين عن العمل، وانتشار غير مسبوق للفقر والفقراء، وما يترتب على ذلك من تشرذم اجتماعي في هذه المجتمعات. (نادر فرجاني، 2001، 71). وذلك بسبب تخلي الدولة عن الكثير من وظائفها الاجتماعية كرفع الدعم عن السلع الأساسية وإزالة الحماية الاجتماعية وغيرها مما كان يندرج ضمن الوظائف المعروفة للدولة. وقد كان من نتائج ذلك أن ظهرت قوى اجتماعية جديدة ذات تأثير واضح في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي المقابل ظهرت فئات وشرائح اجتماعية واسعة الانتشار ولكنها عاجزة عن إشباع الحد الأدنى من الحاجات الأساسية. وهذه الظاهرة لا تهم المجتمع اليمني وحسب، بل كانت ميزة من مميزات انتهاج مثل هذه الإصلاحات وآثارها في مجتمعات عديدة.

من هذه الفئات وأكثرها انتشارا فئات الفقراء بمختلف شرائحهم – إن جاز القول – وهي فئات يتزايد عددها باستمرار رغم محاولات السلطة التدخل عن طريق برامج عديدة للحد من تفاقم مشكلاتها. وتحوي هذه الفئات بين صفوفها العديد من الفئات مثل العاطلين عن العمل وأغلب موظفي جهاز الدولة من ذوي الدخل المحدود، وأصحاب معاشات التقاعد، وعمال القطاع الزراعي والخدمات العامة والعمالة الموسمية والعمالة غير الماهرة، وعمالة الأطفال والمتسولين، وأولئك الذين يعملون في أنشطة غير مهيكلة ولا شكلية في القطاع الهامشي كالباعة المتجولين والأسر ذات الحجم الكبير أو الأسر ذات البنية الممتدة والمركبة، كما تنامى عدد المهمشين من فئات وشرائح مختلفة في الوسط الحضري والريفي على حد السواء... وغير ذلك من الفئات الفقيرة والأشد فقرا التي يتنامى عددها باستمرار، وتأثرت بهذه الأحداث أو التحولات بشكل واضح ولم تعد تقدر على مواجهة متطلبات الحياة الاجتماعية الكريمة بما في ذلك تأمين متطلبات الحياة التعليمية لأبنائها.

فهذه التحولات انعكست سلبيا أيضا على نظام التعليم الذي تأثر بها، وخاصة على مستوى توجهاته المحددة معالمها في السياسة التعليمية، وربما تكون قد أسهمت ولا تزال تسهم في مشكلات التعليم الجامعي بما فيها مشكلات الطالب في الجامعة. وهذا ما سوف نركز عليه في هذا البحث.

- أهداف البحث وأهميته :

يعتبر تحديد أهداف أي بحث علمي – عموما – عملية مهمة وخطوة ضرورية في مسار البحث، لأنها تتحكم في بقية خطوات ذلك المسار، غير كونها معين مهم للباحث في الوصول الى نتائج علمية دقيقة. وقد راعينا

عند صياغة أهداف البحث العديد من المعايير كالوضوح (Clearly stated)، والدقة (specific) وقابلية القياس (Measurable)، والتعلق بالموضوع (Relevant to).

ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1- الكشف عن المشكلات الاجتماعية التي تواجه الطلاب في التخصصات الإنسانية والأدبية وتشخيصها
2- التعرف على أهم المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلاب العلوم الإنسانية.
3- تشخيص المشكلات التعليمية التي يرى طلاب العلوم الإنسانية أنها تعيق العملية التعليمية لهم في الجامعة.

أما أهمية البحث فتأتى من:

أولا: أهمية الموضوع المثار وتأثيراته المختلفة على الطلبة والجامعة من جهة، والمجتمع عموما من جهة ثانية. وخاصة في الظروف الحالية التي يعيشها أفراد المجتمع اليمني اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً والتي أفرزت مشاكل عديدة مست كل الهياكل الاجتماعية بما في ذلك نظام التعليم ومؤسساته المختلفة.

ثانيا: طريقة الدراسة أو البحث التي ننوي القيام بها في معالجة هذا الموضوع، التي نحاول من خلالها القيام بما يشبه القطيعة مع الدراسات التي تتناول نظام التعليم والطلبة على وجه الخصوص في المجتمع اليمني حيث نجد أن أغلب هذه الدراسات تعتمد على الوصف لبعض الظواهر دون شرح لأسبابها وأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مكتفية بعرض بعض المؤشرات الكمية لنظام التعليم. وهذا من شأنه أن يحول الاهتمام عن الطبيعة الحقيقية لمشكلات نظام التعليم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وخاصة ما يتعلق بالسياسة التعليمية المتوخاة في المجتمع، وكيف تترجم على الواقع الاجتماعي. وهذا يمثل إضافة عند إثارة قضايا التعليم من وجهة نظر سوسيولوجية.

- إشكالية البحث:

لماذا دراسة مشكلات الطالب الجامعي؟ ولماذا مشكلات طلبة العلوم الإنسانية والأدبية تحديدا؟ والإجابة ببساطة أن مشكلات الطالب في الجامعة تمثل الوجه الواقعي والعملي للمعرفة الاجتماعية. كما أن مشكلات الطالب تؤثر على عمل الأستاذ والجامعة بصفة عامة، وقد تعيق تطور حياة الطالب والمجتمع وتربك الكثير من الطموحات. لذا يتطلب الأمر دراسة هذه المشكلات ومعرفة أسباب حدوثها، وماذا يمكن أن تعمل جهات الاختصاص تجاهها؟ وفي هذا الإطار، تشير مختلف التقارير والوثائق الخاصة بالتعليم في العالم العربي وبخاصة تقارير التنمية البشرية، الى العديد من الإشكاليات الهامة التي تعاني منها أنظمة التعليم. والتي من أهمها تحقيق العدالة والقدرة على تحمل تكاليف التعليم من قبل الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية. (الحوات، 2002، 5)

هذه المشكلة لم تظهر في المجتمع اليمني، إلا بعد انتهاج الخصخصة وإعادة الهيكلة، ولم تكن مطروحة في الماضي بالطريقة التي نلحظها في الوقت الحاضر، فخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وما قبلها كان التعليم مجانياً وإلزاميا لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية، وبالتالي كان الحديث عن ديمقراطية للتعليم بمختلف مراحله وتكافؤ فرصه ممكنا، مهما كان الأصل الاجتماعي للطالب، ومهما كانت القدرات والمستويات الاقتصادية للأسرة، حيث حقق التعليم إنجازات إنسانية كبيرة لا يستهان بها مثلت مصدر فخر واعتزاز لكل أفراد المجتمع اليمني. وكما هو ملاحظ، بدأت مشكلة عدم العدالة في التعليم تظهر بقوة وبشكل يؤثر حتى على مسألة انتشار التعليم، والوصول إليه من قِبل فئات الفقراء والجماعات غير المقتدرة اقتصاديا وكذا الفئات التي يطلق عليها المهمشة أو الأشد فقرا. وهي مشكلة قد تؤدي إلى زيادة الفقراء والمهمشين، وربما قد تسجل عودة قوية للأمية

التي لا تزال نسبتها مرتفعة كما هو الحال في صفوف أفراد المجتمع اليمني. حيث تبلغ 32.6% لدى الذكور و 67.2% لدى الإناث وذلك حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2004.

ومن هذا التمهيد يمكن القول إن إشكالية البحث تتمحور حول أهم المشكلات التي تواجه الطالب في الجامعة، وبالتحديد الطالب الذي يواصل تعليمه في تخصصات إنسانية وأدبية. مركزين الاهتمام على تصنيف أهم هذه المشكلات التي قد تعيقه عن مواصلة دراسته في ظروف مشجعة على المثابرة والتحصيل الجاد. وفي هذا الإطار يمكن الانطلاق من عدة تساؤلات أهمها:

1- ما هي أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الطالب خلال دراسته في الجامعة؟

2- ما هي المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الطالب في الجامعة، وتعيقه عن مواصلة الدراسة في ظروف مشجعة؟

3- ما هي أهم المشكلات التعليمية التي يواجهها الطالب في الجامعة؟

وهنا تجدر الإشارة الى أن مشكلات الطالب في الجامعة لا يمكن اختزالها في مشكلات معينة أو في فئة واحدة من الطلبة دون سواها، فمشكلات طلاب الجامعة قد تتشابه. ولكن مبررات اختيارنا لطلبة العلوم الإنسانية أملتها ضرورات البحث والرغبة في دراسة مشاكل الطلبة في هذه التخصصات، وبخاصة أولئك الذين يعاني الكثير منهم من صعوبات خلال مرحلة التعليم الجامعي، ويحاولون بصفة دائمة تبرير تقاعسهم عن الدراسة الجادة وعدم اكتراثهم بحضور المحاضرات ومتابعة سير الدروس، وتغيبهم بصفة مستمرة، وضعف التحصيل لديهم وعدم جديتهم في القيام بأنشطة بحثية، ونزوعهم الدائم الى اللامبالاة بإرجاعها الى أسباب غير ذاتية خارجه عنهم تتعلق كما يقولون بالظروف الاجتماعية التي يعيشونها، وغير ذلك من الإشكاليات التي ننوي إثارتها والتعرف على مفاعيلها أو تأثيراتها على الطالب في الجامعة. وبالتالي فالبحث سوف يركز على مثل هذه الفئات من الطلبة محاولين في ذلك عدم الوقوع منهجيا في نوع من النزعة الاختزالية التي قد تقود الى نتائج غير موضوعية.

- الدراسات السابقة.

سبق وأشرنا في التمهيد لهذا البحث أن الدراسات ذات البعد السوسيولوجي التي تركز على مشكلات الطالب ليست كثيرة، وخاصة الدراسات اليمنية. ومرجع ذلك قلة المتخصصين في علم اجتماع التربية، وحداثة نظام التعليم الحديث في المجتمع اليمني وعدم إعطاء اشكالياته الاهتمام المطلوب من الباحثين والمهتمين بقضاياه وخاصة من وجهة النظر السوسيولوجية. أما الدراسات الأخرى، ونقصد تلك التي تمت في مجتمعات أخرى فهي عديدة. ويمكن الإشارة هنا الى أن الاهتمام بدراسة مشكلات الطالب في الوسط الجامعي قد بدأ منذ أربعينيات القرن الماضي، وذلك عند ما نشر موني (Mooney) قائمة كبيرة بعدد من مشكلات الطلبة في الجامعة. تضمنت هذه القائمة ثلاثا وثلاثين فقرة موزعة على إحدى عشرة مجموعة من المشكلات. وقد تمثلت هذه المشكلات في:

1- مشكلات الدراسة والحياة الجامعية.
2- مشكلات الأنشطة الجامعية والترفيهية.
3- مشكلات التكيف الدراسي في الجامعة.
4- المشكلات الأخلاقية والدينية.
5- مشكلات العلاقات الشخصية والنفسية.
6- المشكلات المالية.
7- مشكلات المستقبل المهني والتعليمي.
8- مشكلات الحب والزواج.
9- مشكلات المنزل والأسرة.
10- مشكلات العلاقات الاجتماعية والنفسية.
11- مشكلات الصحة والنمو.

ومنذ نشر موني قائمته هذه بدأت الكثير من الدراسات البحث في مشكلات الطالب في الجامعة بالاعتماد على هذه القائمة في المجتمعات الغربية. (الغامدي، 2001، 93) أما في المجتمعات العربية فلم يلق هذا الموضوع الاهتمام المرجو أو المطلوب وخاصة من وجهة النظر السوسيولوجية. وذلك باعتراف الكثير من الباحثين والمراكز البحثية في هذه المجتمعات.(نجاتي، 1974، 113) وإن وجدت دراسات في هذا الإطار فهي عبارة عن جهود فردية لباحثين في علوم التربية وعلم النفس ركزت على البعد النفسي والتربوي في عملية تكيف الطالب في الجامعة مع الإشارة الى البعد الاجتماعي في بعض الحالات. وكما سيتضح من خلال عرضنا لنماذج من هذه الدراسات فيما يلي.

1- دراسة (محمد مصطفى الأسعد، 2000) " مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية" التي انطلق فيها من عدة إشكاليات وفرضيات عامة مفادها أن طلاب الجامعة اللبنانية يعانون من مشاكل اقتصادية ونفسية وتربوية ويستشعرون الحيرة والقلق واليأس من المستقبل الذي ينتظرهم، ويعانون من عدم ارتباط برامج التعليم الجامعي بسوق العمل، وينقصهم التوجيه المهني. لديهم اتجاهات ايجابية فيما يخص تقسيم الوقت واستغلال أوقات الفراغ. ولديهم تصور واضح لاحتياجاتهم التربوية. لا يثقون بأهمية النظام التعليمي الجامعي الرسمي. عندهم رؤية واضحة لصفات كل من الطالب الجيد والأستاذ الجيد، يأنفون من الأعمال اليدوية وتشكل العائلة مرجعية هامة بالنسبة إليهم وكل هذه المشاكل التي يعانون منها تجعلهم يشعرون أنهم في وضع هامشي لا يساعد على اندماجهم الاجتماعي مما يضعف من فاعليتهم في الإسهام في تنمية وطنهم.

وقد اتجهت الدراسة الى الميدان واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وخلصت الى عدة نتائج من أهمها: أن الشباب الجامعي يعاني من مشكلات اقتصادية، ويستشعر الحيرة والقلق واليأس من المستقبل المتجهم في نظرهم، وأنهم بالفعل يعانون من مشكلة عدم ارتباط مناهج أو برامج التعليم الجامعي والعالي عموما بسوق العمل، وأن هناك حاجة ماسة لدى الطلبة للتوجيه المهني.

2- دراسة (حمدان احمد الغامدي، 2001) " المشكلات التي تواجه الطلاب والدارسين بكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض المتغيرات" وقد هدفت الدراسة الى التعرف على المشكلات التعليمية أو التربوية والمشكلات الذاتية، والاجتماعية التي تواجه الملتحقين بكليات المعلمين.

وقد خلصت الدراسة بعد تحليل إحصائي متعمق لبياناتها الى أن أكثر المشكلات الدراسية حدة هي عدم مراعاة ظروف الطلاب عند عمل الجداول الدراسية، وضغط الامتحانات الشهرية، وتفاوت تعامل أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب، والتكرار والحشو في بعض المواد الدراسية، أما أكثر المشكلات الذاتية حدة فهي ضعف الدافعية للدراسة، والشعور بالقلق عند قرب الامتحانات النهائية، ومعانات الطلاب من عدم التعاون والتشجيع من أعضاء هيئة التدريس. وأكثر المشكلات الاجتماعية حدة لدى الطلاب المبحوثين، تمثلت في عدم توفر سكن مناسب للطلاب، والبحث عن عمل الى جانب الدراسة للوفاء بمتطلبات الحياة المعيشية، وعدم توفر المواصلات المناسبة من الكليات واليها، وعدم توفر نشاط اجتماعي داخل الكليات. وفي نهاية الدراسة قدم الباحث عددا من التوصيات التي يرى أنها يمكن أن تحد من الآثار السلبية لمثل هذه المشكلات على تكيف الطلبة في الجامعة وعلى تحصيلهم العلمي.

3- دراسة (عبد العزيز الغريب صقر، 2003) " مشكلات الشباب الحالية والمستقبلية كما يراها طلبة جامعة طنطا". وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول العديد من التساؤلات المتعلقة بماهية مشكلات الشباب ومظاهرها الحالية والمستقبلية، وأسبابها، وأبعادها الاجتماعية والثقافية، ثم ما موقع الجامعة من الشباب؟

هذا وقد خلصت الدراسة الى نتائج عديدة من أهمها أن الشباب يعاني من مشكلات شخصية ترجع بالأساس الى سوء تكيفهم مع الذات بسبب الفشل في تحقيق أهدافهم، وإشباع الحاجات النفسية والجسمية والاجتماعية. ومشكلات أسرية تعود الى عدم تكيف الفرد مع بقية أفراد الأسرة. ومشكلات تعليمية تعود الى سوء

تكيف الشاب مع واقع المؤسسة التعليمية التي يواصل تعليمه بها. ومشكلات اجتماعية تحد من كفاية الشاب الاجتماعية. وقد أشارت الدراسة الى ظهور فروق بين استجابات الشباب حسب نوع الكلية أو التخصص العلمي الذي يدرسه.

تلك عينة من أهم الدراسات ذات العلاقة بموضوع بحثنا، استعرضناها باختصار. ويمكن أن نستخلص من هذا العرض أن معظم الدراسات قد ركزت على مشكلات الطالب أو الشباب الجامعي وكان الهدف منها التعرف على هذه المشكلات وتأثيراتها على الطالب خلال دراسته بالجامعة. حيث حددت هذه الدراسات مختلف العوامل التي تعوق عملية التكيف الدراسي والاجتماعي لدى بعض طلبة الجامعة. وبالتالي يلاحظ أن أغلب هذه الأبحاث أو الدراسات قد انطلقت من وجهة نظر علوم التربية وبالتحديد وجهة نظر علم النفس – كما سبقت الإشارة – حيث يتركز الاهتمام هنا على مسائل التكيف بالمعني النفسي مع نظام التعليم الجامعي. في حين لم يحظ البعد السوسيولوجي لمشكلات الطالب الجامعي سوى باهتمام ثانوي في مثل هذه الدراسات التي تعرضت له كعنصر جانبي يقع ضمن التكيف النفسي أو الشخصي للطالب في الجامعة. فعلماء اجتماع التربية يركزون بصفة أساسية على العوامل الاجتماعية المتمثلة في البيئة الأسرية للطالب التي تؤثر على حظوظه التعليمية منذ بداية السلم الدراسي وحتى نهايته، كما تؤثر على نوعية التعليم الذي يلتحق به، ونوعية التحصيل الدراسي وغيرها من الأمور التي يلعب الوسط الأسري للطالب بمختلف متغيراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دورا حيويا في حياة الطالب التعليمية. أو قد يجعله يتعرض لمشكلات في تعليمه بما في ذلك التعليم الجامعي وبالذات فيما يخص التحصيل الدراسي. وهذه من مميزات الطرح السوسيولوجي لمشكلات الطالب حيث يتميز بالتركيز على أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية تسهم في ما يعرف بتكيف الطالب الاجتماعي مع الوسط التعليمي الذي يقصد به في هذه الحالة مختلف التسهيلات التي تقدم للطالب من أجل تمكينه من مواصلة الدراسة في ظروف مشجعة سواء في وسطه الاجتماعي أو في المؤسسة التعليمية.

هذا المعنى للتكيف هناك من يدرسه من جانبين كما فعل الباحث مصلح الصالح. الأول يركز على متغيرات عوامل التكيف الاجتماعي، والثاني يركز على متغيرات مظاهر التكيف الاجتماعي. ففي إطار الجانب الأول تتم دراسة عدة متغيرات منها ما يتعلق بالطالب نفسه، والظروف الاقتصادية والاجتماعية لأسرته، وكذا ظروف البيئة الدراسية في الجامعة. أما في الجانب الثاني فيتم التركيز على دراسة متغيرات مظاهر التكيف التي تتعلق بالعوامل السابقة ويستدل عليها بالملاءمة والرضا لدى الطالب في الجامعة. (الصالح، 2004، 109)

- منهجية البحث وأدواته:

يركز البحث على استخدام المنهج الوصفي الذي يعتبر من أكثر مناهج البحث الاجتماعي استخداما نظرا لكونه يقوم بدراسة الظاهرة قيد الدراسة كما هي في الحاضر، وتشخيص وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات المختلفة بين عناصرها، وبينها وبين ظواهر أخرى. كما لا يقف المنهج الوصفي– كما يفهم من التسمية– عند حدود وصف موضوع الدراسة، وإنما يذهب الى أبعد من ذلك، فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم أملاً في التوصل الى تعميمات ذات معنى سوسيولوجي. وهو ما نطمح إليه في هذا البحث، وذلك عن طريق تشخيص مشكلات طلاب العلوم الإنسانية والأدبية في التعليم الجامعي بشكل علمي وحسب معطيات البحث الميداني.

وهنا تجدر الاشارة الى أننا تعمدنا عدم صياغة فرضيات باعتبار أنه يمكن دراسة بعض مشكلات وقضايا نظام التعليم – حسب بعض الباحثين في سوسيولوجيا التعليم– باستخدام منهجية وصفية دون اللجوء الى فرضيات والقيام بتشخيص واقع مشكلات وقضايا التعليم كما هي، والتعرف على عناصر هذه المشكلات والعلاقات المتضمنة فيها. ومثل هذه الأبحاث أو الدراسات تستبدل الفرضيات بتساؤلات وأهداف يحددها ويوضحها الباحث منذ البداية ويستهدي بها في جمع المعلومات اللازمة للبحث أو الدراسة. (الزوبعي، 1982، 73-74)

هذا وسوف تركز منهجية البحث على الطلبة أنفسهم لمعرفة تصوراتهم لهذه المشكلات وواقعهم الاجتماعي المعاش داخل وخارج الجامعة. ومحاولة تفسيرها سوسيولوجياً، وذلك بدراسة هذه المشكلات في علاقتها بالظروف الموضوعية والأكاديمية للطالب.

- أدوات البحث:

أما أدوات البحث فقد كان من أهمها الاستمارة الاستبيانية التي شملت – بعد البيانات الشخصية العامة ومعلومات حول الوسط الاجتماعي للطالب ممثلا في الوسط الأسري– عددا من المشكلات التي حاولنا تصنيفها إلى مشكلات اجتماعية ومشكلات اقتصادية وكذا مشكلات تعليمية تتعلق بالدراسة في الجامعة. هذا وقد تم تجريب الاستمارة على عينة من طلبة الكلية، ثم عرضت على بعض أساتذة قسم علم الاجتماع وبعض المسئولين عن شؤون الطلاب في مختلف الكليات بغرض التأكد من موضوعية فقراتها حيث عدلت بناء على ملاحظاتهم، وطبقت الاستمارة الاستبيانية على عينة عشوائية من طلبة كلية الآداب بجميع أقسامها العلمية بجامعة تعز.

وهنا تجدر الإشارة الى أننا تركنا للطالب المبحوث خلال الاستبيان فرصة الحديث عن الكثير من المشكلات التي لم يتضمنها الاستبيان، حيث تركنا له حرية تدوين مثل هذه المشكلات، وذلك بغرض جعلها مادة للتعبير الحر – من قبل الطالب – عن مشكلاته وظروفه الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة، إضافة الى الملاحظات التي يدلي بها الطلبة أنفسهم باستمرار عن مشكلاتهم خلال دراستهم في الجامعة التي كنا ندونها تباعا حتى فترة القيام بالبحث.

- مجالات البحث وحدوده:

يندرج البحث ضمن اختصاص علم اجتماع التربية، وهو التخصص الدقيق الذي يهتم به الباحث ويتولى تدريسه في قسم علم الاجتماع ويتابع البحث فيه. أما مجاله الزمني فقد أجري البحث خلال العام الجامعي 2006/ 2007. وحدوده البشرية طلبة كلية الآداب بجامعة تعز المقيدين بالمستوى النهائي أو المستوى الدراسي الرابع في كل التخصصات المتوفرة بالكلية.

- مفاهيم البحث ومصطلحاته:

إذا كانت الرموز والمصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تتسم غالبا بالثبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في علم الاجتماع على خلاف ذلك. فمفاهيم ومصطلحات علم الاجتماع – وفي كل تخصصاته– تتباين وتعدد تعريفاتها وتصوراتها باختلاف المذاهب الإيديولوجية والسياسية، والمدارس الفكرية. فالمفهوم الواحد قد يكون له أكثر من تعريف، الأمر الذي يخلق في بعض الحالات نوع من الإرباك والاضطراب في البحث الاجتماعي.

والغاية من تحديد المفاهيم هو تبيان ما تعنيه من مقاصد، وتوضيح ما تتضمنه من معان، وما تظهره من صفات. كما نهدف من تحديد المفاهيم إلى توصيل المعلومات بوضوح حتى تساعد على فهمها واستيعابها وربطها مع غيرها من المفاهيم السابقة.

وفي هذا الإطار يمكن القول إنه من الطبيعي أن تصادف الفرد مشكلات في حياته. غير أنه عندما تزداد هذه المشكلات تعقيدا وصعوبة يتطلب الأمر التدخل لحلها أو على الأقل دراستها والتخفيف من آثارها على الفرد. وهذا يستدعي التعرض لمعنى المشكلات.

تعددت تعاريف العلماء لمفهوم المشكلة بتعدد رؤاهم والمشكلات التي درسوها، فمنهم من يرى أنها: أي موقف دال معقد وذي تحد يتطلب حلا يعكس التفكير.(Carter v, Good. 1975, 438) . ويعرفها هاسكن لوندر، بأنها: كل موقف فيه تحد مربك يواجهه الفرد ويتطلب حله اتخاذ قرار بشأنه. وهناك من يرى بأن المشكلة

هي كل عائق يقف مانعا لتحقيق هدف معين ويبعث نزعة التحدي ويتطلب اجتيازه الكثير من الجهد والتفكير. (نقلا عن صقر، 2003، 77).

ومما سبق يمكن القول إن مشكلات الطالب في الجامعة هي تلك المواقف الشخصية أو الاجتماعية بمعناها الواسع أو التعليمية أو الصعوبات أو العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التعليم الجامعي فيما يخص الطالب في الواقع الحالي خلال تعليمه الجامعي. وهي تلك المواقف المختلفة التي تواجه الطالب خلال دراسته في الجامعة، وقد تقلل من الدافعية لديه نحو الدراسة، وتحد من فاعليته كطالب في الجامعة ومن درجة تكيفه فيها وبالتالي يتطلب الأمر حلولا لهذه المشكلات. هذه المشكلات يمكن تقسيمها الى:

- مشكلات اجتماعية. ونقصد بها تلك الصعوبات أو المشاكل التي تتعلق ببيئة الطالب الاجتماعية. وتلك التي تتعلق بطبيعة العلاقات الإنسانية ومدى توفر مناخ اجتماعي أسري ملائم يشجع الطالب على التحصيل والمثابرة في تعليمه الجامعي.
- مشكلات اقتصادية، ونقصد بها المشكلات الناجمة عن الوضع الاقتصادي المعيش في الوسط الأسري للطالب ومدى ما يوفره هذا الوسط للطالب من إمكانيات مختلفة خلال تعليمه الجامعي والتي من شأنها أن توفر له مستلزمات الحياة الجامعية.
- مشكلات تعليمية. والمقصود بها الصعوبات أو المشكلات المرتبطة بنظام التعليم الجامعي في جامعة تعز. والمتعلقة بظروف التحصيل الدراسي، وعلاقة الطالب بالأستاذ، ومدى توفر خدامات جامعية مختلفة، ومناخ ملائم للطالب لمواصلة دراسته في ظروف مشجعة.

- تحليل بيانات البحث الميداني.

سبق أن أشرنا الى أن مفهوم المشكلات قد شغل بال كثير من علماء النفس والاجتماع وكذا علماء التربية على حد سواء. ويفترض أن تشكل هذه المشكلات مصدر قلق دائم للقائمين على أمر المؤسسات التعليمية. نظرا لما تتركه من آثار سلبية على الطالب ومسيرته التعليمية. فهذه المشكلات تعتبر من القضايا الإشكالية التي يحاول الباحثون دراستها وفهمها من مختلف التخصصات. وقبل التطرق لنتائج البحث الميداني وتفسير دلالاتها المختلفة، نرى ضرورة الإشارة إلى طريقة اختيار عينة البحث، ومبررات اختيارنا لهذه الطريقة وخصائصها وطرق معالجة بياناتها.

- عينة البحث وإجراءاته:

اعتمدنا في هذا البحث على اختيار عينة بالحصة النسبية. وذلك بتحديد نسبة 20% من طلبة كل قسم من أقسام كلية الآداب. وفي إطار كل قسم تم اختيار أفراد العينة بطريقة عشوائية، تضمن لكل طالب في القسم المعني بمشكلة البحث حظا مماثلا لأي طالب آخر في الكلية في أن يقع عليه الاختيار في العينة، محاولين في ذلك أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع الطلابي بكلية الآداب. ومستعينين في ذلك بإحصائية للطلاب المقيدين بالمستوى الدراسي الرابع للعام الجامعي 2007/2006.

أما مبررات اختيارنا لهذه الطريقة فقد كانت عديدة، منها التخفيف من مشاق البحث وتكاليفه وخاصة في ظل غياب الدعم المادي والمعنوي للأبحاث العلمية. كما أن مثل هذا النوع من الاختيار يرتكز على فكرة أن مختلف المتغيرات المرتبطة بالفرد ليست مستقلة عن بعضها البعض. وبالنسبة الى مبررات اختيارنا للطلبة بالمستوى الرابع فقد كان لاعتقادنا بأن مثل هؤلاء الطلبة أصبحوا أكثر نضجا ولديهم خبرة دونوها عن مشكلاتهم المختلفة وعن الجامعة بكل مشكلاتها، وبخاصة فيما يتعلق بالعملية التعليمية لأنهم على وشك التخرج، وأن هذه الخبرة قد تمكنهم من التصريح بهذه المشكلات التي واجهتهم خلال ماضيهم الدراسي في الجامعة بموضوعية وتجرد.

أما بالنسبة الى إجراءات البحث. فكما هو الحال في البحوث الوصفية تم تحكيم استمارة الاستبيان ومراجعة معلوماتها كما سبق وأشرنا، ثم طبقت على العينة المختارة. بعد ذلك تم ترميز الاستمارة وأدخلت الى الكمبيوتر تمهيداً لتحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss). وبعد إدخالها تمت مراجعتها عدة مرات للتأكد من دقة تفريغ بياناتها، وفي مرحلة تالية تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في المؤشرات الإحصائية المناسبة لمتغيرات الدراسة، وتحليل مختلف البيانات التي أدلى بها طلاب العينة وقراءة مدلولاتها الاجتماعية والسوسيو – اقتصادية وغيرها حسب مؤشرات البحث وأهميتها.

- **خصائص العينة:** يبين الجدول (1) حجم العينة المختارة حسب التخصص مقارنة بحجم المجتمع الأصل الذي يمثل طلبة كلية الآداب المقيدين بالمستوى الرابع.

جدول رقم (1) حجم العينة حسب القسم

م	القسم	حجم العينة	النسبة %	إجمالي المقيدين في القسم في المستوى الرابع		
				ذكور	إناث	إجمالي
1	الدراسات الإسلامية.	35	26.3	82	107	189
2	اللغة العربية.	12	9.0	35	25	60
3	علم الاجتماع.	15	11.3	19	61	80
4	اللغة الانجليزية.	19	14.3	33	65	98
5	اللغة الفرنسية.	12	9.0	24	36	60
6	قسم التاريخ.	9	12.0	32	24	56
7	قسم الجغرافيا.	9	12.0	34	45	79
8	قسم علم النفس.	8	6.0	5	31	36
المجموع		133	100.0	264	349	658

يلاحظ من الجدول السابق أن حجم العينة قد بلغ133 طالبا وطالبة، وذلك حسب النسبة التي حددناها لكل قسم ممن يدرسون بكلية الآداب في جميع التخصصات بالمستوى الرابع. ويبين لنا الجدول السابق خصائص العينة من حيث التخصص ونسبة كل قسم من حجم العينة. وفي هذا الإطار يلاحظ أن أكثرية طلبة كلية الآداب مقيدون في قسمي الدراسات الإسلامية واللغة الانجليزية. وهما من التخصصات التي يزداد الطلب الاجتماعي عليها اعتقادا من الطلبة أن فرص العمل فيها بعد التخرج أكثر من غيرها. أما بقية خصائص العينة فيوضح أهمها الجدول (2)

جدول (2) بعض خصائص أفراد العينة

المتغير	التكرار		الإجمالي
الجنس	ذكر	أنثى	
	48	85	133
النسبة%	36.1	63.9	%100
محل الميلاد	المدينة	الريف	
	63	70	133

النسبة%	47.4	52.6	%100
محل الإقامة الحالي	المدينة	الريف	
	106	27	133
النسبة%	79.7	20.3	%100
الحالة الزواجية	عازب	متزوج	
	95	37	133
النسبة%	71.2	27.8	%100

تبين معطيات الجدول السابق أن أفراد العينة يتوزعون الى 36.1% طالبا من الذكور، و63.9% طالبة من الإناث. ويتوزعون حسب الأصل الجغرافي أو محل الميلاد الى 47.4% للوسط الحضري. و52.6% هم من أصل ريفي. كما يتوزعون حسب محل الإقامة الحالي الى 79.7% مقيمين في المدينة، و20.3% يقطنون في الوسط الريفي. وبالنسبة الى الحالة الاجتماعية فيتوزع أفراد العينة ما بين 71.2% عزاب. و28.8% هم من المتزوجين.

أما بقية الخصائص فنشير الى أن أغلب أفراد العينة يسكنون في بيوت ملك (60.9%)، أما من يسكنون في بيوت بالإيجار الشهري فقد بلغت نسبتهم (26.3%)، وتتراوح النسبة الباقية بين السكن مع عائلة من الأقارب أو شقة مع الزملاء أو في دكان. أما متوسط عدد أفراد الأسرة في العينة فقد بلغ 8.14 فردا. ومتوسط عدد غرف المنزل بلغ 4 غرف. ومعدل النجاح في الثانوية العامة لأفراد العينة بلغ 75.6%.

وبالنسبة الى الحالة التعليمية والتعرض للفشل الدراسي، فيتوزعون الى 56.4% تعرضوا للفشل في أحد المقررات الدراسية خلال ماضيهم الدراسي في الجامعة، مقابل 43.6% لم يسبق وإن تعرضوا للفشل أو الرسوب في الجامعة. وسنعرض فيما يلي أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي يعتبرها الطلبة من أهم العوائق التي اعترضتهم خلال دراستهم في الجامعة، كما يعتبرونها من أهم أسباب تعرضهم للفشل الدراسي في الجامعة.

أولا: المشكلات الاجتماعية: يركز هذا الجزء من البحث على المشكلات الاجتماعية للطالب التي يرى أفراد العينة أنها تعيقهم في حياتهم الجامعية. والجدول التالي يوضح أهم هذه المشكلات وذلك كما أدلى بها الطلبة المبحوثون.

جدول رقم (3) أهم المشكلات الاجتماعية ودرجة وجودها.

	أولا: المشكلات الاجتماعية.	درجة وجود المشكلة			
		بدرجة كبيرة		لا توجد مشكلة	
		تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%
1	– كثرة عدد أفراد الأسرة في المنزل.	49	%36.8	84	%63.2
2	– انفصال الأبوين مشكلة تؤثر على تعليم الطالب في الجامعة.	95	%71.4	38	%28.6
3	– كثرة المشاكل الأسرية المختلفة وغياب رب الأسرة.	95	%71.4	38	%28.6
4	– أمية الآباء وعدم تفهم الأسرة للطالب.	75	%56.4	58	%43.6
5	– عدم وعي الأسرة بأهمية التعليم الجامعي.	81	%60.9	52	%39.1
6	– عدم اهتمام الأسرة بمتابعة تعليم الطالب في الجامعة.	67	%50.4	66	%49.6
7	– نظرة بعض أولياء الأمور الضيقة للتخصصات الإنسانية والأدبية من أهم مشاكل الطالب في الجامعة.	78	%58.6	55	%41.4
8	– لا أتمكن من حضور المحاضرات بسبب ظروفي الأسرية.	51	%38.3	82	%61.7

9	– لا أهتم بالتعليم الجامعي طالما والبطالة تنتظرني بعد التخرج.	63	%47.4	70	%52.6
10	– التعليم الجامعي لا يؤهل الطالب للدخول الى سوق العمل بعد التخرج.	78	%58.6	55	%41.4
11	– العمل في غير مجال التخصص بعد التخرج من مشاكل الطالب.	88	%66.2	45	%33.8
12	– أشعر بالإحباط لأنه لا توجد درجات وظيفية في التخصص الذي أدرس فيه.	94	%70.7	39	%29.3
13	– الانتماءات الحزبية والسياسية بين الطلبة تسبب للطالب مشكلات في الجامعة.	68	%51.1	65	%48.9
14	– عدم قيام اتحاد الطلبة بدوره في معالجة مشكلات الطالب في الجامعة.	89	%66.9	44	%33.1
15	– الاختلاط بين الطلبة والطالبات داخل الجامعة.	40	%30.1	93	%69.9
16	– تأزم العلاقات الإنسانية بين الطلبة أنفسهم وبينهم وبعض الأساتذة من أهم مشكلات الطالب في الجامعة.	89	%66.9	44	%33.1

يمكنـــنا من خلال بيانات الجدول (3) أن نرتب المشكلات الاجتماعية التي تصدر قائمة المشكلات الاجتماعية للطلـــبة ويرى طلبة العلوم الإنسانية، أنها تعيق سير دراستهم في الجامعة وذلك حسب ما أدلى به أفراد العينة. حيث يلاحظ أن أكثر هذه المشكلات هي تلك المتعلقة بانفصال الأبوين، وكثرة المشاكل في الأسرة وغياب رب الأسرة. هذا النوع من المشكلات حظي بنسبة 71.4% لكل منهما.. تلى ذلك شعور الطالب بالإحباط جراء التخوف من عدم وجود درجـــات وظيفـــية بعد التخرج بنسبة 70.7%. ثم مشكلة تأزم العلاقة الإنسانية بين الطلبة أنفسهم من جهة، وبينهم وبـــين الأساتذة من جهة ثانية. وعدم قيام إتحاد الطلبة بدور في مساعدة الطالب ومعالجة مشكلاته الاجتماعية. هذان المؤشران سجلا 66.9%. أما مشكلة العمل في غير مجال التخصص كمشكلة مستقبلية فقد سجلت 66.2% من أفراد العيـــنة مـــع أنهـــا من أهم المشكلات التي تقلل من دافعيتهم نحو الاجتهاد والمثابرة في التعليم الجامعي وذلك حسب تـــصريح أغلـــب الطلـــبة. تلـــتها مـــشكلة عدم وعي الأسرة بأهمية التعليم الجامعي للأبناء وخاصة في التخصصات الإنـــسانية والأدبية بسبب أمية الوالدين بنسبة 60.9% و58.6% على التوالي لكل منهما. واعتبرت 58.6% من أفـــراد العيـــنة أن التعليم الجامعي لا يؤهل خريجيه للدخول الى سوق العمل بعد التخرج. في حين ترى نسبة51.1% من أفراد العينة أن الانتماءات الحزبية تشكل أحد مشكلات الطالب في الجامعة إذ يتم السعي الى تأطيرهم حزبيا، وهذا من وجهة نظر بعض الطلبة يؤدي إلى تأزم العلاقات في الوسط الطلابي.

تلـــك أهم مؤشرات المشكلات ذات البعد الاجتماعي، تعرضنا لها وصفيا كما أدلى بها أفراد العينة. وفيما يلـــي سنحاول مناقشة وتحليل المهم منها، والبحث في دلالتها المختلفة وبخاصة الدلالات السوسيولوجية. معتمدين في ذلك على بعض المؤشرات الإحصائية وبالتحديد المقارنة بين عدد من متوسطات متغيرات الدراسة في علاقتها بمدى تعرض الطالب للرسوب في أحد المقررات الدراسية باعتبار ذلك من أهم مؤشرات تعرض الطالب لمشكلات فـــي الجامعـــة. والجـــدول (4) يدرس بعض تلك المتغيرات في علاقتها مع بعض المشكلات التي أدلى بها الطلبة المستجوبون.

جدول رقم (4) بعض مؤشرات مشكلات الطالب الاجتماعية

المتغيرات	مقارنة المتوسطات	Compare Means
مكان الإقامة والرسوب	المدينة	الريف
	1.4340	1.4444
انفصال الأبوين والرسوب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.2933	1.2795
كثرة عدد أفراد الأسرة والرسوب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	8.1867	8.0862
كثرة المشاكل الأسرية اليومية والرسوب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة

	1.5526	1.3895
أمية الأبوين والرسوب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.4655	1.4133
زواج الطالب والرسوب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.3467	1.2241
الجنس والرسوب	ذكر	أنثى
	1.4583	1.4235

وبقراءة معطيات الجدول (4) نلاحظ أن مشكلات الطالب الأسرية قد تصدرت قائمة المشكلات التي يتعرض لها خلال دراسته في الجامعة، وهي مشكلات يرى أغلب طلبة العينة أنها تعيقهم عن مواصلة تعليمهم في ظروف مشجعة، وأنها من ضمن أسباب تعرضهم للفشل الدراسي. يؤيد ذلك ما سجله متوسط مؤشرات هذه المشاكل في الجدول المذكور والمتعلقة بالوسط الأسري المتمثلة في انفصال الأبوين، وكثرة عدد أفراد الأسرة، وكثرة المشاكل الأسرية اليومية، وأمية الأبوين والزواج المبكر للطالب، ومكان الإقامة. فكل تلك المؤشرات يصرح دائما طلاب العينة أنها من أهم المشكلات التي تعترض الطالب خلال تعليمه في الجامعة. وأن أغلب أفراد العينة قد تعرضوا للفشل الدراسي في أحد المقررات الدراسية خلال تعليمهم الجامعي. يلاحظ ذلك من خلال تسجيل متوسط تلك المتغيرات في علاقتها بمدى تعرض الطالب للفشل أو الرسوب في أحد المقررات الدراسية خلال دراسته في الجامعة بسبب أحدى المشكلات المحددة في الجدول. هذا الفشل أو الرسوب في أحد المقررات نعتبره مؤشرا لمثل هذه المشكلات التي يواجهها الطالب في الجامعة.

وإذا أردنا التوسع في قراءة دلالات هذه المؤشرات، فيمكن القول إن أولى الملاحظات التي يمكن الانطلاق منها هي الاشارة الى أنه يمكن تأطير هذه المشكلات الاجتماعية في إطار مختلف التغييرات التي مر ولا يزال يمر بها المجتمع اليمني منذ حدوث الوحدة اليمنية، وما تلاها من أحداث حاسمة في حياة بعض الفئات والشرائح الاجتماعية. وهي تغيرات متسارعة تسببت في ظهور الكثير من المشكلات لأغلب أفراد هذه الفئات والشرائح الاجتماعية التي يشكل الطالب أحد أهم مفردات واقعها الاجتماعي المعاش. من هذه المشكلات على سبيل المثال لا الحصر، حرمان كثير من الفقراء من حقهم في التعليم بسبب ارتفاع كلفته، وكذا حرمانهم من كثير من الخدمات الاجتماعية ذات العلاقة بمواصلة التعليم حتى نهاية السلم التعليمي.

كما يلاحظ مما سبق أن هناك تعددا في هذه المشكلات التي صرح بها أفراد العينة. هذا التعدد يبدو أنه متأت من تعدد الضغوطات الناجمة عن انتماءات الطلبة الى عدة مناطق أو جهات وجماعات مرجعية. وبالتالي فالطالب في الجامعة يتأثر بما يمكن تسميته الجو الاجتماعي المحيط بالجامعة باعتبار أنها من صنع المجتمع وهي أداته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية كما يقول العيسوي (العيسوي 1984، 11) حيث لم تعد جامعات اليوم مجرد أماكن للتعليم والتكوين منفصلة عن المحيط الاجتماعي الذي يحيط بها، بل يفترض أن تكون في حالة تفاعل مع المجتمع باعتبارها تقوم بوظيفة إعداد طلبتها لتحمل مسؤوليات في حياة مجتمعهم الاجتماعية، وحياتهم المستقبلية.

وبالعودة الى معطيات البحث الميداني في الجدولين (3) و(4) نلاحظ أن المشاكل الأسرية قد تصدرت قائمة المشكلات التي أدلى بها المبحوثون، وهي مشكلات نتجت عن تلك التغييرات المختلفة والمتسارعة التي شهدها، ويشهدها المجتمع اليمني، وخاصة فيما يخص بنية الأسرة ووظائفها. فلم تعد الأسرة لدى كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية نواة للتنظيم الاجتماعي، ومركزا للنشاطات الاقتصادية في المجتمع. كما أن حياة الفرد لم تعد كما يبدو تتمحور حول الأسرة كما كان في السابق، حيث كانت الأسرة في المجتمع العربي ومن ضمنه

المجتمع اليمني هي الوسيط بين الفرد والمجتمع. وحسب حليم بركات فقد كانت العلاقات الأسرية تتسم بالتماسك والعصبية القائمة على أواصر الدم أو اللحمة النسبية. كما أن هذه العلاقات كانت تقوم على التعارف والمودة والتضحيات والالتزام التام والشامل وغير المحدود في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. هذا الالتزام كان يمنح الفرد في الأسرة أو العائلة العربية ومنها الأسرة اليمنية شعورا راسخا بالاطمئنان والاستقرار العاطفي وعدم القلق تجاه أي مسألة تهم حياة الفرد في المجتمع. وكان بإمكان الفرد أن يعتمد على أسرته في أغلب الظروف. (بركات، 1985، 172)

إلا أن هذا النمط من العلاقات داخل الأسرة قد تعرض للتداعي والاهتزاز بفعل الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المتغيرة باستمرار التي سادت في الآونة الأخيرة. حيث انحلت بعض الروابط الأسرية، وأصبح الفرد بالتالي مسئولا عن نفسه وعن انجازاته وإخفاقاته. فأغلب الأسر غير قادرة على تلبية أغلب حاجيات الأفراد بما في ذلك الحاجيات التعليمية. وتخلت مثل هذه الأسر مكرهة عن القيام بدورها الايجابي في تعليم وتكوين أبنائها في مرحلة التعليم الجامعي. وهذا يتفق وكثير من الدراسات التي تناولت بنية الأسرة في العالم العربي، وما لحق أدوارها من تغييرات أفضت إلى إشكالات لا يمكن التوسع فيها في هذه العجالة. من هذه الدراسات وأهمها دراسات كل من حليم بركات في دراساته عن المجتمع العربي سواء الاستطلاعية السابقة الإشارة إليها وغيرها من الدراسات التي كرسها أصحابها لفهم طبيعة بنية المجتمع العربي وتحولاته. (عمر 1994، 222)

وأهم المشكلات الأسرية التي ركز عليها المبحوثون في هذا الإطار هي مشكلة التفكك الأسري، وهي ظاهرة أصبحت تهدد كيان الأسرة اليمنية حيث يلاحظ زيادة في حالات الطلاق بسبب كثرة المشاكل الأسرية والضغوطات الاجتماعية اليومية. ومعروف أن أبناء الأسر المفككة التي تعاني من مشكلات متعددة، قد يعانون من مشكلات تتعلق بالطموح الأكاديمي والتكيف النفسي والتفاعل الاجتماعي. فالمشكلات الأسرية تؤثر على الحالة النفسية للطالب وعلى طموحه التعليمي والوظيفي، وقد يستمر هذا التأثير الى ما بعد حياة الطالب الدراسية. ناهيك عن أنه يضعف الاهتمام والرقابة لوالديه ويؤدي الى زيادة الفشل الدراسي، وربما يتعرض الأبناء لمشكلات سلوكيه أخرى. أما على المستوى الاقتصادي فقد يقود تفكك الأسرة الى لجوء الطالب الى امتهان أعمال بسيطة ذات مردودية اقتصادية متدنية للغاية لا تلبي له الحد الأدنى من المعيشة ومصاريف الدراسة. الأمر الذي يقود مثل هذه الحالات الى الفشل الدراسي والوقوع في مشكلات عديدة أخرى.

كما يشكل غياب رب الأسرة مشكلة اجتماعية مهمة لدى بعض أفراد العينة. وقد يكون غيابه اضطراريا كما يحدث في حالة السعي للبحث عن فرص للعمل أو الرزق في مدن ومناطق أخرى غير التي تقيم فيها الأسرة. وهذه ظاهرة تميز كثير من الأسر اليمنية، حيث يترك العائل أسرته لفترات طويلة نسبيا سواء غادرها الى مدن أو مناطق يمنية، أو هاجر الى الخارج كما هو الحال بالنسبة إلى المغتربين اليمنيين في دول الخليج العربي وغيرها من بلاد المهجر. وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن هذا الغياب لرب الأسرة يترك آثارا عديدة على الأبناء حيث يؤدي غيابه إلى اضطراب الأسرة وتشرد الأبناء الذين قد يواجهون صعوبات ومشكلات في المؤسسات التعليمية، وقد يتركون الدراسة ويتسربون من المؤسسات التعليمية وغيرها من المشكلات الاجتماعية. وهذه المسألة ليست جديدة على أفراد المجتمع اليمني، بل ارتبطت بظاهرة الهجرة الى الخارج طلبا للعيش وتحسين الأوضاع المعيشية للأسرة. وقد حللها كثير من الباحثين الذين تناولوا آثار هجرة رب الأسرة على الأطفال وبخاصة فيما يخص تعليمهم ومواصلتهم للتعليم حتى نهاية السلم التعليمي. فمثل هذه الدراسات توصلت إلى أن آثارا سلبية عديدة تظهر في الأسرة التي يكون المعيل فيها مهاجرا. وفيما يخص التعليم اتضح أن الكثير من المتسربين من مدارس التعليم العام هم من أبناء المغتربين أو المهاجرين، وخاصة في الوسط الريفي. (عبد الفضيل، 1983، 169)

ومن جهة أخرى أبدى المبحوثون تخوفهم وشعورهم بالإحباط من دخولهم تخصصات لا توفر فرص عمل بعد التخرج. وهذه مشكلة أصبحت تؤرق الجميع، وبخاصة في إطار ظروف عجز النظام الاقتصادي والإنتاجي في اليمن عن استيعاب وتشغيل مخرجات نظام التعليم. حيث أصبح ينظر- في بعض الحالات – إلى التعليم الجامعي بكل مؤسساته على أنها أماكن لإنتاج وتفريخ العاطلين عن العمل الذين قد يصبحون من فئات ما يطلق عليهم بالمهمشين، وخاصة في ظل غياب سياسات تعليمية واقتصادية مترابطة ومتكاملة. وغدا التعليم في هذه الحالة بمختلف تخصصاته وخاصة الإنسانية والأدبية – نظرا لما يستلزمه من إمكانات تمويلية – يمثل عبئا ثقيلا على الدولة والمجتمع، يتم تقييمه من طرف العديد من الأفراد والمؤسسات المختلفة، بل ومن طرف بعض المسئولين أيضا على أنه مجال استهلاكي لا يوجد تناسب بين كلفته المالية وأدائه الضعيف المتمثل في طبيعة مخرجاته وتدني مستوى البعض منها. وخاصة في الآونة الأخيرة حيث الخطاب الرسمي يركز على ما يعرف بالشراكة المجتمعية بين المجتمع والسلطة، وضرورة تحمل المسئولية من قبل كل الأطراف وغير ذلك من المفاهيم التي لا يعرف الفقراء لها معنى في ظل تنامي مشكلاتهم اليومية وعجزهم عن الإيفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحياة الاجتماعية.

ويندرج في إطار المشكلات الاجتماعية مشكلة العمل في غير مجال التخصص الذي يدرسه الطالب. فالطلبة ومن خلال الحالات التي يتابعونها عن طريق مكاتب وزارة الخدمة المدنية، حول الدرجات الوظيفية الشحيحة التي تعتمد سنويا للخريجين. يلاحظون أن بعضا من المتخرجين يلتحقون بأعمال لا صلة لها بالتخصصات التي تابعوا دراستهم بها، وبخاصة في بعض التخصصات الإنسانية والأدبية التي قلما يجد المتخرجون منها فرص عمل مناسبة، وفي آجال منظورة. فقد ينتظر المتخرج من قسم علم الاجتماع أو التاريخ أو الجغرافيا أو اللغة العربية على سبيل المثال لا الحصر بضع سنوات أو أكثر من ذلك حتى يحظى بفرصة عمل. وهذا يطرح إشكالية التخطيط سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي، والمواءمة بين مخرجات نظام التعليم بمختلف مراحله وبرامج التنمية بمعناها الشامل.

وأخيرا نذهب كما ذهب الجوهري إلى القول أن المشكلات الاجتماعية تظهر وتزداد عندما لا يكون لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الأفراد. ومع اضطراب القيم السائدة، وانتهاك القانون، وتعثر انتقال القيم من جيل الى جيل آخر، وهذا يؤدي الى الشعور بالظلم والاستبداد الاجتماعي، وعدم تكافؤ الفرص بين الأفراد، وكبت الحريات الفردية، وفقدان الأمن الإنساني والخوف من المستقبل. الأمر الذي يضر بالعلاقات الإنسانية ويهدد الكيان الاجتماعي تهديدا خطيرا.(نقلا عن صقر، 2003، 80-81)

ثانيا: المشكلات الاقتصادية:

سبق أن أشرنا إلى أن المشكلات الاقتصادية هي تلك المشكلات الناجمة عن الوضع الاقتصادي المعيش في الوسط الأسري للطالب، ومدى ما يوفره هذا الوسط للطالب من إمكانيات مختلفة خلال تعليمه الجامعي، التي من شأنها أن توفر له حياة دراسية في الجامعة مشجعة على الجد في التعليم والبحث. والجدول رقم (5) يوضح أهم هذه المشكلات ذات البعد الاقتصادي كما صرح بها أفراد العينة، حيث يعتبرها الكثير منهم وبدرجات مختلفة من المشكلات التي تعيق سير الدراسة في الجامعة.

جدول رقم (5) أهم المشكلات الاقتصادية ودرجة وجودها.

	ثانيا: المشكلات الاقتصادية	درجة وجود المشكلة			
		بدرجة كبيرة		لا توجد مشكلة	
		تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%
1	– محدودية دخل الأسرة وشح الإمكانيات.	97	%72.9	36	%27.1
2	– لم أتمكن من الدخول الى التخصص المرغوب لعدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة.	68	%51.1	65	%48.9
3	– عدم وجود منح دراسية داخلية للطلبة محدودي الدخل.	104	%78.2	29	%21.8
4	– لا استطيع دفع الرسوم في بداية الفصل الدراسي نظرا لظروفي المادية الصعبة.	64	%48.1	69	%51.9
5	– عدم القدرة على شراء الكتب أو الملازم.	46	%34.6	87	%65.4
6	– لا استطيع الحصول على قيمة قات يساعدني على المذاكرة.	27	%20.3	106	%79.7
7	– لا أحصل على مصروف يومي يسد الحاجة.	55	%41.4	78	%58.6
8	– العمل بجانب الدراسة لعدم وجود من يتولى الإنفاق على الطالب.	52	%39.1	81	%60.9
9	– لا أتمكن من حضور المحاضرات بسبب ظروفي المادية.	47	%35.3	86	%64.7
10	– عدم وجود سكن جامعي للطلبة في المدينة بمقابل رمزي.	79	%59.4	54	%40.6
11	– عدم وجود مطاعم جامعية بأسعار رمزية.	88	%66.2	45	%33.8
12	– عدم وجود غرفة خاصة بالطالب في المنزل للمذاكرة.	71	%53.4	62	%46.6
13	– تواضع المسكن الذي أقيم فيه وعدم توفر الخدمات اللازمة به.	57	%42.9	76	%57.1
14	– بعد السكن عن الكلية وصعوبة المواصلات.	71	%53.4	62	%46.6

يلاحظ من بيانات الجدول (5) أن مشكلة عدم وجود منح دراسية للطلبة في التعليم الجامعي، قد تصدرت قائمة المشكلات الاقتصادية وبنسبة 78.2%. تلتها مشكلة تدني دخل الأسرة اليمنية وبنسبة 72.9% من أفراد العينة. وفي هذا الإطار أشار عدد من أفراد العينة بأن عدم وجود مطاعم جامعية تقدم لهم وجبات بأسعار رمزية خلال تواجدهم أثناء الدراسة في الحرم الجامعي. وكذلك عدم توفر سكن جامعي قريب من الجامعة للطلبة في المدينة، هي من المشكلات المهمة التي يواجهها الطالب الجامعي. صرح بذلك ما نسبته 66.2% و59.4% من أفراد العينة على التوالي. أما بالنسبة الى بقية المشكلات الاقتصادية فقد شملت بعد السكن عن الكلية وصعوبة الوصول إلى الكلية وعدم وجود غرفة خاصة بالطالب في المنزل للمذاكرة وبنسبة 53.4% لكل منها. وعدم تمكن الطالب من الدخول الى تخصص مرغوب بسبب تواضع إمكانيات الأسرة المادية 51.1%. في حين لم تحظ مشكلة الحصول على مصروف يومي يسد الحاجة، والعمل بجانب الدراسة لعدم وجود من يتولى الإنفاق على الطالب، وعدم تمكن الطالب من حضور المحاضرات بسبب ظروفه المادية والعمل بجانب الدراسة لعدم وجود من يتولى الإنفاق على الطالب سوى بموافقة 41.4% و39.1% و35.3% فقط من أفراد العينة على التوالي.

وبمناقشة معطيات الجدول، يمكن القول إنه يعبر عن مشكلات الواقع الاقتصادي المعيش لأغلب أسر أفراد العينة، ولأغلب الفئات والشرائح الاجتماعية في المجتمع اليمني. والمتمثل في تدني مستوى الدخل الشهري لهذه الأسر، وغلاء المعيشة، وعدم قدرة مثل هذه الأسر على تلبية مطالب الحياة الاجتماعية اليومية بما فيها مسألة تأمين متطلبات حياة الطالب الدراسية في الجامعة. وخاصة في ظل عدم وجود نظام للخدمات الجامعية المعروفة في كثير من أنظمة التعليم الجامعي في أغلب المجتمعات، حيث تقدم مثل هذه الأنظمة التعليمية لطلابها

كثيرا من الخدمات والتسهيلات الجامعية المشجعة على مواصلة التعليم في ظروف طيبة. كالمنح الدراسية التي تقدم للطلبة الذين يأتون للدارسة الجامعية من مناطق تبعد مسافة معينة عن مكان وجود الجامعة. وهي منح رمزية لكنها تساعد الطالب الذي يأتي من وسط اجتماعي فقير أو ريفي أو عشوائي على أن يكمل دراسته الجامعية دون مشاكل تذكر. وكذلك تأمين سكن داخلي، ومطاعم جامعية، ووسائل نقل خاصة برسوم رمزية وأنشطة طلابية متنوعة وغير ذلك من الخدمات التي تسهل عملية تكيف الطالب واندماجه في الجامعة، وبالتالي تحسن من أدائه وتحصيله العلمي. فمثل هذه الخدمات أو التسهيلات من شأنها أن تخفف من مختلف الضغوطات التي قد تعترض سبيل الطالب في الجامعة نتيجة انتقاله من نظام التعليم العام الى نظام التعليم الجامعي، أو نتيجة لانتقاله من وسط ريفي الى وسط الجامعة الحضري وما قد يتسبب له ذلك من إشكاليات تتعلق بمسألة الاندماج والتكيف بمعناه الاجتماعي.

فمثل هذه الخدمات لا يؤمنها نظام التعليم اليمني لطلبته. ومن شأن ذلك أن يتحمل الطالب كل تكاليف الدراسة المتعددة والمتنوعة والملحة أحيانا. لذلك يواجه الكثير من الطلبة الذين يأتون من أوساط اجتماعية غير محظوظة، وخاصة الأوساط ذات الدخل المتدني، أو من يعيشون تحت خط الفقر، ظروفا قاسية ابتداء من التسجيل وحتى إكمال الدراسة. تتمثل هذه الصعوبات في عدم القدرة على مواجهة مصاريف الدراسة من رسوم ومعيشة وسكن وأجور تنقل ومستلزمات دراسية وغيرها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نظام التعليم الجامعي الحالي يمنح مثل هذه الحالات نوعا من الإعفاءات من الرسوم الدراسية، إلا أن مثل هذه الإعفاءات لا تغطي نسبة الطلب الاجتماعي عليها. فالإعفاء يمنح لنسبة 5 % فقط من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعة، وبعد إجراءات بيروقراطية طويلة نسبيا، حيث تخضع حالة الطالب المتقدم بطلب إعفاء من الرسوم للتقصي والبحث الاجتماعي والنفسي من قبل لجان متخصصة في عمادة شؤون الطلاب وجهات أخرى ذات علاقة بذلك. وبالتالي لا يحظى بمثل هذا الإعفاء إلا عدد قليل من الطلبة، وبعد عناء وقد يكون بعضهم من غير مستحقي الإعفاء. هذا فضلا عن أن نسبة 5% لا تغطي مجمل طلبات الإعفاء من الرسوم كما أشرنا سابقا، وبالتالي فإن نسبة ضئيلة للغاية هي التي تحصل على هذه الميزة من الجامعة. هذا بالنسبة لمشكلة واحدة من مشكلات المجال الاقتصادي في الحياة الجامعية للطالب، أوردناها كمثال لمعاناة مثل هذه الحالات ولإبراز حجم المشكلات التي يواجهها الطالب في الجامعة.

أما بقية المشكلات الاقتصادية الأخرى فهي عديدة وقد أشار إليها أفراد العينة في الجدول السابق وأغلبها تتمحور حول عدم وجود خدمات جامعية للطالب الذي يأتي للدراسة في الجامعة من خارج المدينة. وهذه المشكلات قد تحول دون مواصلة الطالب للدراسة في ظروف مشجعة، فالطالب بحكم دوره الاجتماعي أو الوظيفي الذي يعتمد على ذويه خلال فترة الدراسة في الجامعة. فإذا لم يتمكن ذووه أو أسرته من تلبية حاجياته المعيشية والتعليمية، فإن مثل هذه المشكلات قد تلجئ الطالب وبخاصة إذا كان يواصل دراسته في مجال العلوم الإنسانية والأدبية إلى البحث عن عمل الى جانب الدراسة بغرض الكسب المادي الذي يمكنه من مواجهة بعض متطلبات الحياة المتزايدة والمتنامية بما في ذلك متطلبات الحياة الدراسية. وغالبا ما تكون هذه الأعمال شاقة، وزهيدة الأجر والمردودية، وقد تكون مرهقة ولساعات طويلة. وهذا بدوره يؤثر سلبيا على مسيرة الطالب الدراسية ويعيقه عن حضور المحاضرات بانتظام، وقد يؤدي الى حرمان الطالب من دخول الامتحان إذا تجاوزت نسبة غيابه حدا معينا تحدده لائحة شؤون الطلاب. وفي بعض الحالات تنخفض درجة الأداء العلمي لدى الطالب وقد يترك الدراسة ويتسرب من التعليم نهائيا ويتفرغ للعمل. أما دوافع هذه الممارسة المهنية أثناء الدراسة في الجامعة فتتمثل في الحاجة المادية الملحة، وتعذر التعويل على الأسرة في توفير مصاريف الطالب اليومية

الشخصية والدراسية. وقد يلجأ بعض الطلبة الى العمل بجانب الدراسة– حسب بعض الدراسات – محاولة منهم لتحسين واقع مادي سلبي يعيشونه في الأسرة وفي الجامعة. (بلقاسم 1992. 77)

ونخلص من مثل هذه المشكلات الى عدة نتائج من أهمها أن الظروف الاقتصادية الصعبة حاليا وظاهرة الفقر الآخذة في الازدياد والتنامي، وتدهور معيشة كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية وغيرها من المشكلات الاقتصادية قد أدت – في الآونة الأخيرة – الى نشوء توجه اجتماعي عام لدى كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من النقص في الإمكانيات المختلفة. يتمثل هذا التوجه في تدعيم هيمنة متصاعدة لمنظومة قيمية جديدة قائمة على تبخيس قيمة التعليم عموما والتعليم الجامعي على وجه الخصوص، وخاصة في المجالات الإنسانية والأدبية. نجد مثل هذا التصريح لدى بعض أولياء أمور الطلبة ولدى بعض الجهات الرسمية. مما قد يؤدي إلى أن تفقد الجامعة الكثير من قيمتها الاجتماعية والاعتبارية، وما يخشى منه – في مثل هذه الحالات – أيضا أن يغدو التعليم الجامعي نخبويا يقتصر الالتحاق به على فئات وشرائح اجتماعية مقتدرة على مواجهة متطلباته ومصاريفه المتعددة. في حين قد يحرم منه الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية غير المحظوظة وغير المقتدرة اقتصاديا على مواجهة مصاريف ومتطلبات تعليم أبنائها المختلفة.

ثالثا: المشكلات التعليمية.

يواجه بعض الطلبة في الجامعة العديد من المشكلات في المجال التعليمي. وهي مشكلات يفترض على الجهات المسؤولة في الجامعة أن تنظر إليها بعين الاعتبار على أساس أنها تدخل ضمن مسئولياتها. لذلك نجد في أغلب الجامعات أنظمة أو مراكز علمية متخصصة للمشورة والإرشاد والتوجيه الطلابي بغية التوصل الى أنجع السبل للتغلب على مشكلات الطالب المختلفة في الجامعة. (صقر، 2003، 66) وبالتالي فمثل هذه المراكز الإرشادية تقدم لمن يرغب من الطلبة عددا من المساعدات الإرشادية أو التوجيهية أو غيرها من المساعدات التي من شأنها أن تساعد الطالب على الاندماج والتكيف في الجامعة. رغم ذلك هناك العديد من الطلبة الذين يواجهون مشكلات في حياتهم الجامعية وفي أغلب المجتمعات. أما فيما يخص مشكلات الطالب في المجتمع اليمني فيرصد لنا الجدول التالي أهمها، وذلك كما أدلى بها أفراد العينة.

جدول رقم (6) مشكلات الطالب التعليمية.

	ثالثا: المشكلات التعليمية	درجة وجود المشكلة			
		بدرجة كبيرة		لا توجد مشكلة	
		تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%
1	– تدني مستوى التعليم العام سبب من أسباب مشكلات الطالب في الجامعة.	103	%77.4	30	%22.6
2	– دراسة الثانوية العامة في الريف تجعل الطالب يواجه مشكلات في التعليم الجامعي.	96	%72.2	37	%27.8
3	– لا أتردد على مكتبة الكلية ولا المكتبة المركزية لعدم وجود وقت لدي.	78	%58.6	55	%41.4
4	– لا توجد مراجع كافية في مكتبة الكلية.	112	%84.2	21	%15.8
5	– عدم ترتيب الكتب في المكتبة بشكل يمكن الطالب من الحصول على المراجع بسهولة.	103	%77.4	30	%22.6
6	– ازدحام محلات تصوير أو نسخ المحاضرات والكتب.	100	%75.2	33	%24.8
7	– تعامل أصحاب محلات التصوير أو النسخ بطريقة سيئة مع الطلبة.	67	%50.4	66	%49.6

8	– تعامل بعض موظفي الجامعة مع الطلبة بشكل سيء.	84	%63.2	49	%36.8
9	– جهل الطالب بلائحة شؤون الطلاب واللوائح الأخرى.	72	%54.1	61	%45.9
10	– طرق تدريس بعض أعضاء هيئة التدريس غير واضحة.	97	%72.9	36	%27.1
11	– محتوى الملزمة غير واضح ويتسبب للطالب في مشكلات.	103	%77.4	30	%22.6
12	– تأخر بعض الأساتذة في إنزال الملازم حتى قرب الامتحان.	78	%58.6	55	%41.4
13	– متاجرة بعض الأساتذة بالملازم وارتفاع أسعارها.	79	%59.4	54	%40.6
14	– تغيب بعض الأساتذة عن عدد كبير من المحاضرات.	60	%45.1	73	%54.9
15	– عدم تفهم بعض الأساتذة لظروف الطالب الصعبة.	94	%70.7	39	%29.3
16	– بعض الملازم لا علاقة لها بالمادة التي يتم تدريسها.	68	%51.1	65	%48.9
17	– خروج بعض الأساتذة عن المحاضرة الى الحديث عن السياسة.	44	%33.1	89	%66.9
18	– عدم قدرة بعض الأساتذة على توصيل المعلومة بسهولة ومنهجية علمية.	81	%60.9	52	%39.1
19	– تحيز بعض الأساتذة لبعض الطلبة دون مبرر منطقي.	90	%67.7	43	%32.3
20	– سوء قاعات الدراسة بالكلية وعدم تنظيفها وترميمها.	83	%62.4	50	%37.6
21	– طول وقت المحاضرة وعدم تقسيم هذا الوقت الى أكثر من محاضرة.	82	%61.7	51	%38.3
22	– لا استطيع التركيز خلال المحاضرة نظرا للفوضى التي يحدثها بعض الطلبة.	92	%69.2	41	%30.8
23	– عدم وجود أجهزة حاسوب كافية في الكلية.	101	%75.9	32	%24.1
24	– عدم تدريس مادة الحاسوب رغم أهميتها لكل الأقسام.	113	%85.0	20	%15.0
25	– لا أراجع المحاضرات سوى قرب الامتحان.	83	%62.4	50	%37.6
26	– عدم وجود أنشطة طلابية متنوعة في الجامعة.	106	%79.7	27	%20.3
27	– عدم وجود إرشاد أكاديمي لحل مشكلات الطلاب الاجتماعية المختلفة	120	%90.2	13	%9.8

يلاحظ من بيانات الجدول (6) أن عدم وجود إرشاد أكاديمي للطلبة في الجامعة قد تصدرت قائمة مشكلات المجال التعليمي وبنسبة 90.2%. يلي ذلك مشكلة عدم تدريس مادة الحاسوب رغم أهميتها في الوقت الراهن لكل الأقسام وبنسبة 85.0%. وفيما يخص مشاكل الطلبة مع مكتبة الكلية صرح 84.2% من أفراد العينة بعدم وجود مراجع كافية فيها. ومن ثم مشكلة عدم ترتيب الكتب في المكتبة بشكل يمكن الطالب من الحصول على المراجع بسهولة 77.4%. ثم مشكلة عدم وجود أنشطة طلابية متنوعة في الجامعة 79.7%. كما صرح عدد من المبحوثين أن من مشاكلهم في الجامعة عدم وضوح محتوى ما يعرف بـ "الملزمة" المقررة في بعض المقررات الدراسية أو المرجع التعليمي – إن جازت التسمية للبعض منها – الأمر الذي يسبب للطالب مشكلات. وكذا مشكلة ماضيهم الدراسي في مرحلة التعليم العام وتدني مستوى الطالب التعليمي في هذه المرحلة. وذلك بواقع 77.4% من أفراد العينة لكل تلك المشكلات. في حين حظيت مشكلة عدم وجود أجهزة حاسوب كافية في الكلية بنسبة 75.9% من أفراد العينة. يلي ذلك مشكلة ازدحام محلات تصوير أو نسخ المحاضرات والكتب. 75.2%. ومشكلة طرق تدريس بعض أعضاء هيئة التدريس التي يرى بعض أفراد العينة أنها غير واضحة. ومشكلة دراسة الطالب الثانوية العامة في الريف والتي قد تجعل بعض الطلبة يواجهون مشكلات في التعليم الجامعي، وذلك بنسبة 72.9% و72.2% لكل منهما على التوالي. وفي إطار علاقة الطالب بالأستاذ في الجامعة يرى عدد من المبحوثين أن من مشاكلهم في الجامعة عدم تفهم بعض الأساتذة لظروف الطالب الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وبنسبة 70.7%. وتحيز بعض هؤلاء الأساتذة لبعض الطلبة دون مبرر منطقي أو علمي67.7%. وعدم قدرة بعض الأساتذة على توصيل المعلومة

خلال المحاضرات بسهولة ومنهجية علمية 60.9%. ومتاجرة بعض الأساتذة بالكتب أو المقررات الدراسية وارتفاع أسعارها. 59.4%. إضافة الى تأخر بعض الأساتذة في إنزال هذه الملازم حتى قرب الامتحان 58.6%.

أما المشكلات المرتبطة بأسباب ذاتية تهم الطلبة المبحوثين أنفسهم فقد صرح69.2% من أفراد العينة بأنهم لا يستطيعون التركيز خلال المحاضرات نظرا للفوضى التي يحدثها بعض الطلبة. و62.4% لا يراجعون المحاضرات ومختلف الدروس الجامعية سوى قبل الامتحان بفترة وجيزة. و58.6% من المبحوثين لا يترددون على مكتبة الكلية ولا المكتبة المركزية لعدم وجود وقت لديهم. في حين صرح54.1% من المبحوثين أنهم يجهلون لائحة شؤون الطلاب واللوائح الأخرى ذات العلاقة بشؤون الطالب في الجامعة. وفيما يلي نحاول دراسة بعض مؤشرات المجال التعليمي بالاعتماد على مقارنة لبعض متوسطات متغيرات هذا المجال في علاقتها بمدى تعرض الطالب للفشل أو الرسوب في احد المقررات الدراسية، والجدول (7) يوضح ذلك، علما أننا لن نتناول كل متغيرات المجال التعليمي رغم أهمية معطيات أو بيانات البحث الميداني في هذا المجال.

جدول (7) مقارنة لبعض متوسطات مشكلات الطالب التعليمية

المتغيرات	مقارنة المتوسطات Compare Means	
– طرق تدريس بعض الأساتذة ومشكلة رسوب الطالب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.4639	1.3611
– تحيز الأستاذ ورسوب الطالب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.4778	1.3488
– عدم تفهم بعض الأساتذة ورسوب الطالب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.4574	1.3846
– تأخر الملزمة ورسوب الطالب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.4487	1.4182
– محتوى الملزمة ورسوب الطالب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.4466	1.4000
– الإرشاد ورسوب الطالب	توجد مشكلة	لا توجد مشكلة
	1.4417	1.3864

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أننا اقتصرنا على أمثلة لبعض متغيرات البحث – كما سبق واشرنا أعلاه– لمقارنة المتوسطات في علاقتها بمدى تعرض الطالب للفشل خلال تعليمه الجامعي، وذلك للإشارة إلى مشكلات هذا المجال ومدى تأثيرها على حياة الطالب الدراسية في الجامعة. وأهم ملاحظة في هذا الإطار أن متوسط رسوب بعض الطلبة في أحد المقررات الدراسية في علاقته بطرق تدريس بعض الأساتذة أعلى منه لدى غيرهم ممن أشاروا بعدم وجود مشكلة لديهم في هذا المجال أو عدم وجود علاقة بين المتغيرين. والشيء نفسه يمكن أن نقوله بالنسبة الى مشكلة تحيز بعض الأساتذة لبعض الطلبة. فهذا التحيز يعرضهم للرسوب في مرحلة التعليم الجامعي. ومشكلة عدم تفهم بعض الأساتذة لمشكلات الطالب المختلفة، ومشكلة تأخر بعض الأساتذة في إنزال الملزمة أو الكتاب المرجع لهذه المادة أو تلك، ومشكلة محتوى الملزمة، ومشكلة الإرشاد بمختلف أشكاله. فكل المتوسطات لتلك المتغيرات تشير الى أنها تشكل عوائق ومشكلات للطالب في الجامعة.

تلك أهم مؤشرات مشكلات الطالب ذات العلاقة بالمجال التعليمي، تعرضنا لها بشكل وصفي وتحليلي مختصر كما صرح بها أفراد العينة. وفي السطور التالية سوف نحاول قراءة وتحليل دلالتها من وجهة نظر سوسيولوجية. ونبدأ بالقول إن الجامعة تبقى معقد الآمال في إحداث النقلة النوعية في محيطها الاجتماعي، ومع ذلك

فهناك فجوة بين المثال والواقع، أو بين الواقع والممارسة. وبالتالي إذا كانت الجامعة كتنظيم رسمي في المجتمع له وظائف معروفة تعاني من مشكلات، فمن الطبيعي أن يتأثر كل من ينتمي إلى هذا التنظيم بمشكلاته بما في ذلك الطالب. ومن استعراض الأرقام في الجدول السابق، نلاحظ أن مشكلات الطالب التعليمية متعددة منها ما يتعلق بماضي الطالب الدراسي في مرحلة التعليم العام، ومنها ما يتعلق بدخول الطالب الى الجامعة والتسجيل بها واختيار التخصص المناسب لميوله وطموحاته المستقبلية، ومنها ما يتعلق بحياته التعليمية، ومنها ما يتعلق بالتجهيزات المختلفة لمواصلة الطالب لدراسته كالكتب أو القوائم الببليغرافية المتوفرة في الجامعة، ومنها ما له علاقة بعضو هيئة التدريس وغيرها من المشكلات التي سنحاول التعرف عليها.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن الطالب يواجه مشكلات قبل أن يلج الجامعة، وهذه المشكلات قد تكون نتيجة لدراسته في مدارس ريفية لا تركز على مسألة الجدية في التعليم، وأطرها التدريسية مستواها التعليمي متواضع، وتجهيزاتها أيضا تتميز بالنقص في الكثير من الحالات، ناهيك عن أن أغلب من يتحصل على الثانوية العامة في الوسط الريفي قد يكون مارس بشكل أو بآخر نوع من الغش في الامتحانات العامة وغير العامة. وهي مشكلة يعاني منها نظام التعليم العام في المجتمع اليمني في الريف والحضر ولا تخفى على أحد في هذه الأيام. لذا عندما يأتي الطلبة الجدد الى الجامعة يصادف أغلبهم – وخاصة أولئك الذين يأتون من أوساط ريفية محرومة من كثير من الإمكانيات – مشكلات في اختيار التخصص أولا، ومن ثم يواجهون صعوبات عديدة خلال مرحلة تعليمهم الجامعي. تتمثل أهم هذه الصعوبات في عدم قدرة الطالب على اختيار التخصص المناسب لإمكانياته ولقدراته وميولاته ومستقبله. لذا تجد مثل هؤلاء الطلبة يظلون يترددون على مكاتب القبول والتسجيل طوال الفترة المحددة لعملية القبول والتسجيل حتى إذا شارفت هذه المدة على النفاد سارعوا الى التزاحم أمام هذه المكاتب لاختيار تخصص في ظل وضعية صعبة للغاية. وقد يكون اختيارهم لتخصص غير مرغوب ولا يتماشى وطموحاتهم وميولهم. لذا يصادفون كثيرا من المشكلات خلال دراستهم.

أما أهم المشكلات التي يصادفها بعض هؤلاء الطلبة خلال دراستهم في الجامعة فنشير الى أنهم يفاجأون بطرق تدريس غير تلك التي ألفوها في مرحلة التعليم العام، حيث أسلوب التدريس في الجامعة يعتمد على البحث الذاتي عن المعلومات المختلفة المتعلقة بالبرنامج أو المقرر الدراسي للطالب. ولم يعد هناك مجال للاعتماد كليا على الأستاذ في شرح وإملاء المادة العلمية المقررة على الطالب. بل هناك محاضرات يلقيها الأستاذ ولا يلزم بانتظار الطالب حتى يكتب كل ما يقوله. وعلى الطالب بالتالي أن يطور معارفه بنفسه من خلال التردد الدائم على المكتبات المتوفرة في محيط الجامعة. وفي هذه الحالة يجد الطالب نفسه بحاجة الى الاعتماد على نفسه كليا في توفير الكتب ومختلف المقررات الدراسية ومراجعتها بشكل دائم، كما يجب أن يتعلم كيفية التعامل مع المكتبة الجامعية وكيفية الحصول على المراجع التي تهم مختلف المقررات الدراسية بشكل ذاتي. لذا لا نستغرب إن صرح أغلب أفراد العينة بعدم القدرة على فهم المادة التعليمية التي تعطى لهم أثناء المحاضرات فطرق التدريس في الجامعة غير مألوفة لديهم وتجعلهم دائمي التذمر من بعض أعضاء هيئة التدريس ومن محتوى المقرر الدراسي أو ما يعرف لدى الطالب هنا بـــ الملزمة. وتزداد المسألة سوءا لدى بعض الطلبة إذا تم تكليفهم بقراءة بعض المراجع ذات العلاقة بالمقرر الدراسي، وتقديمها في شكل عروض أو أبحاث أمام زملائهم من باب تفعيل وظيفة من أهم وأسمى وظائف الجامعة ونقصد وظيفة البحث العلمي. وهي مشكلة نصادفها باستمرار وبخاصة مع طلبة المستويات الأولى من المرحلة الجامعية. فهم لم يتعودوا على مثل هذه الطرق في التدريس والبحث في مرحلة التعليم العام. لذلك يلجأ أغلب الطلبة في مثل هذه الحالات الى العديد من الحيل أو الاستراتيجيات – إن شئنا الحديث على طريقة بعض علماء اجتماع

التنظيم – من أجل تكييف وتسيير أمور الدراسة بشكل يتناسب ومستواهم التعليمي الذي أتوا به من مرحلة التعليم العام وهو مستوى متواضع للغاية كما يعلم الجميع، ويعاني من إشكالات عديدة.

ومن أهم هذه الحيل أو الاستراتيجيات التي يلجأ إليها أغلب الطلبة، هي التذمر والشكوى الدائمة من صعوبات الدراسة في الجامعة، وعدم وضوح طرق تدريس بعض الأساتذة، ومحاولة خلق نوع من الفوضى والبلبلة في بعض الحالات. وأحيانا قد تفضي الأمور الى إذعان بعض أعضاء هيئة التدريس لمثل هذه الضغوطات. وذلك بتسهيل واختصار بعض مفردات المقرر الدراسي لدرجة تفقده الكثير من محتواه، وبالتالي يفقد الغايات والمرامي أو الأهداف التي تحددت له منذ البداية.

ويترتب على ما سبق أن يتقاعس مثل هؤلاء الطلبة عن المثابرة والتحصيل الجاد. فلا رغبة لديهم في الدخول الى المكتبات المتوفرة داخل أو خارج الجامعة، معللين ذلك بعدم توفر مراجع كافية، وعدم ترتيب الكتب في المكتبة بشكل منظم. وهي مشكلة صرح بها بعض أفراد العينة وبنسبة لا بأس بها. والنتيجة لمثل هذه الحالات تدني مستوى التعليم، وتدهور قيمته على كل المستويات.

ويساعد الطلبة ويشجعهم على مثل هذه الأمور أحيانا وجود أساتذة يتأخرون في الحضور الى المحاضرات ويؤخرون طرح مقررات أو برامج المواد التي يتولون تدريسها على الطلبة في الآجال المناسبة. إضافة الى ذلك تلعب مسألة اشتراط بعض أعضاء هيئة التدريس على محلات نسخ وتصوير المحاضرات نسبة من العائد المادي دورا في رفع أسعار مثل هذه المقررات. والمتضرر من ذلك هو الطالب وخاصة إذا كان من ذوي الدخل المحدود أو من فئات الفقراء ذات الانتشار الواسع.

أما بالنسبة إلى بقية مشكلات الطالب في المجال التعليمي التي أدلى بها المبحوثون، فقد تركزت حول الظروف التي تؤدى في ظلها العملية التعليمية في الجامعة. مثل عدم تدريس مادة الحاسوب رغم أهميتها في الوقت الراهن لكل الأقسام، بسبب عدم وجود أجهزة حاسوب كافية في الكلية، وتعامل بعض موظفي الجامعة مع الطلبة بشكل سيء. ونقص الكتب وعدم ترتيبها في المكتبة، ورداءة القاعات الدراسية أو بعضها وخاصة إذا ما تعلق الأمر بقاعات كلية الآداب. وعدم وجود أنشطة طلابية متنوعة في الجامعة فالطلبة يرون أن هذه المشكلات تسهم في زيادة وتفاقم مشكلاتهم خلال مرحلة تعليمهم الجامعي.

خاتمة وتوصيات:

لاحظنا من خلال البحث أن مشكلات الطالب هي من القضايا الشائكة التي يحاول الباحثون من مختلف التخصصات العلمية التعرض لها ومحاولة دراستها وفهم أبعادها. وفي هذا الإطار يمكننا أن نميز بين أشكال متعددة لهذه المشكلات. فمنها ما يتصل بالطالب نفسه، ومنها ما يتصل بوسطه الأسري أو الاجتماعي بصفة عامة وواقعه المعيشي، ومنها ما يتصل بواقع نظام التعليم الجامعي ومحيطه الاجتماعي.

ومن خلال ما أسفرت عنه نتائج البحث الميداني يمكن أن نرتب مشكلات طلبة العلوم الإنسانية والأدبية حسب المجالات التي تمت دراستها وحسب ما أدلى به الطلبة المبحوثون. وفي هذا الجانب يمكن القول إن الطلبة المبحوثين قد ركزوا على مشكلات المجال التعليمي التي تصدرت قائمة مشكلات الطالب في هذه التخصصات تلتها مشكلات المجال الاقتصادي، ثم مشكلات المجال الاجتماعي.

وعن عوامل تصدر مشكلات المجال التعليمي قائمة مشكلات الطالب في الجامعة، فيمكن القول إن ذلك يعود إلى عدة عوامل، لعل من أهمها حداثة نظام التعليم الجامعي في المجتمع اليمني. الذي يعود الى حقبة السبعينيات من القرن المنصرم. فهذا النوع من التعليم شهد تطورا ملحوظا، تمثل في ازدياد عدد الجامعات الحكومية وكذا الجامعات الخاصة، وارتفاع معدل الطلب الاجتماعي عليه. الأمر الذي جعل التعليم الجامعي يخضع الى عدة

ضغوط، من أهمها زيادة عدد المقبولين في الدراسات الجامعية الأولى. (مرحلة الليسانس والبكالوريوس). فالطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي تقابله فرص محدودة جدا للقبول فيه. في مقابل نقص كبير في أعضاء هيئة التدريس، وارتفاع نصاب الموجود منهم. وتدهور أوضاعهم المعيشية نتيجة لتدني الرواتب والامتيازات التي يحصلون عليها. ونقص في الوسائل التعليمية بما في ذلك الكتب المرجعية، وغيرها من الأمور اللازمة للعملية التعليمية. الأمر الذي يقود الى مشكلات أخرى يكون الطالب هو ضحيتها الأولى.

ليس هذا فحسب بل خرج البحث بنتائج أخرى من أهمها أن هناك مشكلات تخص سياسات التوجيه الجامعي أو القبول فيه. حيث يضطر بعض الطلبة الى اختيار تخصصات غير مرغوبة لديهم وبخاصة في التخصصات الإنسانية والأدبية، وبالتالي يكون مصير مثل هؤلاء الطلبة التعرض للفشل أو التعثر الدراسي. وقد يواجه بعضهم عدة مشكلات قد تفضي بهم إلى ترك مقاعد الدراسة في الجامعة والتسرب من التعليم. هذه القضايا تزداد سوءا في ظل تواضع موازنات الجامعات ونقص مستلزمات العملية التعليمية. وأخيرا يمكننا القول إن مشكلات الطالب في نظام التعليم الجامعي اليمني قد تزايدت في إطار سيرورة تطور هذا النوع من التعليم مكرسا في ذلك تراكم مجموعة من المشكلات والمصاعب التي اعترضت مسيرته التطورية بسبب تراجع القدرة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية، ولاسيما في مستهل العقد الحالي، الذي تضاءلت معه فرص الإدماج المهني لخريجي الجامعات واستيعابهم في سوق العمل، وبشكل خاص في القطاع التابع للدولة، الأمر الذي يمكن اعتباره تدشينا لبداية قطيعة بين التعليم الجامعي وبين بعض مكونات محيطه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وفيما يلي نستعرض أهم النتائج التي خلص إليها البحث حسب المجالات المدروسة.

- أهم مشكلات الطالب في المجال التعليمي.

1- مشكلة عدم وجود إرشاد عام أكاديمي واجتماعي ونفسي لطلبة العلوم الإنسانية والأدبية بشكل دائم.

2- عدم تدريس مادة الحاسوب التي يعتبرها طلبة العلوم الإنسانية والأدبية من أهم مشكلاتهم في المجال التعليمي وعدم وجود أجهزة حاسوب كافية في الكلية.

3- عدم وجود مراجع كافية في مكتبة الكلية، وعدم ترتيبها بشكل يمكن الطالب من الحصول على المرجع بسهولة ويسر.

4- عدم وجود أنشطة طلابية متنوعة في الجامعة تجعل الطالب يشعر بالملل في الحرم الجامعي.

5- عدم وضوح محتوى "الملزمة" المقررة في بعض المقررات الدراسية أو المرجع التعليمي.

6- تدني المستوى التعليمي للكثير من الطلبة في هذه المرحلة بسبب مشكلة الماضي الدراسي للطالب في مرحلة التعليم العام. ودراسة الثانوية العامة في الريف.

7- عدم وضوح طرق تدريس بعض أعضاء هيئة التدريس، وعدم مراعاة البعض منهم لظروف الطالب الاجتماعية.

- أهم مشكلات الطالب في المجال الاقتصادي.

1- مشكلة عدم وجود نظام منح دراسية للطلبة من ذوي الدخل المحدود في التعليم الجامعي.

2- مشكلة تدني دخل الأسرة اليمنية وتدهور أحوالها المعيشية.

3- عدم وجود مطاعم جامعية تقدم لهم وجبات بأسعار رمزية خلال وجودهم أثناء الدراسة في الحرم الجامعي.

4- عدم توفر سكن جامعي للطلبة في المدينة وقريب من الجامعة.

5- بعد السكن عن الكلية وصعوبة المواصلات الى الجامعة.

6- عدم وجود غرفة خاصة بالطالب في المنزل.

7- العمل بجانب الدراسة لعدم وجود من يتولى الإنفاق على الطالب.

- أهم مشكلات الطالب في المجال الاجتماعي.

1- مشكلة انفصال الأبوين، وكثرة المشاكل في الأسرة وغياب رب الأسرة.

2- مشكلة شعور الطالب بالإحباط جراء التخوف من عدم وجود درجات وظيفية بعد التخرج.

3- مشكلة العمل في غير مجال التخصص بعد التخرج.

4- مشكلة تأزم العلاقات الإنسانية بين الطلبة أنفسهم من ناحية، وبينهم وبين بعض الأساتذة من ناحية ثانية.

5- عدم قيام إتحاد الطلبة بدور في مساعدة الطالب ومعالجة مشكلاته الاجتماعية.

6-عدم وعي الأسرة بأهمية التعليم الجامعي للأبناء وخاصة في التخصصات الإنسانية والأدبية بسبب أمية الوالدين.

- توصيات البحث:

1- ضرورة تبني الجامعة القيام ببحث بواسطة فريق بحثي متكامل يضم كل التخصصات ذات العلاقة بالعملية التعليمية لتشخيص مشكلات الطالب في الجامعة من وجهة نظر كل الاختصاصات.

2- دعم الإدارات الخاصة بالأنشطة والخدمات الطلابية وكذا مركز الإرشاد والبحوث النفسية بالجامعة حتى تتمكن من القيام بأدوارها في توجيه وإرشاد الطلبة منذ بداية الالتحاق بالجامعة وحتى التخرج.

3- ضرورة تبني العمل على إنشاء مبيتات جامعية برسوم للطلبة الذين يأتون من خارج المدن قصد مواصلة الدراسة في ظروف مشجعة.

4- العمل على إيجاد مطاعم جامعية تقدم وجبات للطلبة برسوم رمزية في كل الكليات.

5- العمل على رفد مكتبة الكلية والمكتبة المركزية بالمراجع اللازمة في كل التخصصات.

6- زيادة نسبة المعفوين من الرسوم الدراسية بحيث تشمل أغلب شرائح الطلبة الفقراء.

7- إيجاد معامل للحاسوب بالكليات ورفدها بأعداد كافية من أجهزة الكمبيوتر. وجعل مادة الحاسوب من المواد الأساسية في الجامعة.

قائمة بأهم المراجع:

1- عبد الله بوبطانة: الجامعات وتحديات المستقبل، مجلة عالم الفكر، المجلد 19، عدد2، الكويت، 1988.

2- عبد الرحمن العيسوي: دور التعليم العالي في تنمية التفكير الإبداعي، المجلة العربية لبحوث العليم العالي، عدد3، الالكسو، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، دمشق، 1984.

3- عبد الحكيم الشرجبي: المجتمع المدني والتنمية البشرية في اليمن، ورقة خلفية مقدمة الى تقرير التنمية البشرية الثاني، صنعاء، 2002.

4- نادر فرجاني: التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، مجلة التربية المعاصرة، عدد57، السنة8، ابريل 2001.

5- علي الحوات: ملاحظات حول الفصل الرابع " بناء القدرات البشرية : التعليم " في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 " خلق الفرص للأجيال القادمة "والمعد من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الفاتح، ليبيا، 2002.

6- حمدان احمد الغامدي: المشكلات التي تواجه الطلاب والدارسين بكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد13، 2001.

7- محمد عثمان نجاتي: مشكلات طلبة جامعة الكويت، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، عدد6، 1974.

8- مصلح الصالح: عوامل التحصيل الدراسي في المرحلة الجامعية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

9- محمد مصطفى الأسعد: مشكلا الشباب الجامعي وتحديات التنمية، "بحث نظري وميداني" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

10- عبد الجليل الزوبعي: مناهج البحث التربوي، في محاضرات في البحث التربوي، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.1982.

11- Carter v. Good; Dictionary of Education third ed, New York, Mc Grow Hill, 1975.

13- عبد العزيز الغريب صقر: مشكلات الشباب الحالية والمستقبلية كما يراها طلاب جامعة طنطا، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد9، العدد29، يونيو 2003.

14- حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

15- معن خليل عمر: علم اجتماع الأسرة،، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1994.

16- محمود عبد الفضيل وإبراهيم سعد الدين: انتقال العمالة العربية، الآثار- المشاكل – السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

17- بلقاسم بن سالم: الجامعة وسوق الشغل، في الجامعة والتحولات الاجتماعية، بحوث ندوة، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1992.

18- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2004، صنعاء.

19- سوزان المهدي: بعض مشكلات طالبات المرحلة الجامعية في مصر والسعودية " دراسة عبر ثقافية"، مستقبل التربية العربية، مجلد7 ، عدد20، يناير2001.

20- فاطمة محمد السيد علي: أهم مشكلات طلاب التعليم العالي في مصر وعلاجها، بحث مقدم الى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، يوليو1990.